عنوان المقال:

الاستدلال النحوي بالعلامتين العدميّة واللفظيّة في اللسانيات العربية

الأستاذة: معمر شاوش سعاد
جامعة الجزائر -2-

يعتبر مفهوم العلامة العدميّة والعلامة اللفظيّة من المفاهيم الإجرائية الدقيقة التي اعتمدها علماؤنا في الاستدلال على مسائلهم وأحكامهم النحوية فلا يجد المتفحص لنصوصهم تسميات صريحة لهذه الثنائية في مسائل الحذف والإضمار، لأنّها أوسع أخذا و أشد تفرعا مما نعتقد وهي مبثوثة في تراثنا النحوي حيث أشار إليها المشتغلون بالبحث اللساني العربي الحديث - كما وُجدت عند النحاة القدامى - عند الاستدلال على طبيعة العامل وأنواعه فالموضع عندما يكون جزءً من البنية اللفظية المجردة التركيبية يُمثل عامل الابتداء موضع العلامة العدمية في الجملة الاسمية النواة، وعليه تكون العلامة العدمية موضعا في هذه البنية المجردة وكذاك يمثل التجرد من الناصب والجازم علامة عدمية في الجملة الفعلية، والعوامل اللفظية التي تدخل هذا الموضع تمثل العلامة اللفظية كالنواسخ والأفعال المتعاقبة على موضع الابتداء الفارغ، وعليه يكون للعلامتين علاقة بمفهوم الموضع، فيترتب عن تشعّب مفهوم الموضع وتعدّده في المستويات اللغوية التي ينتمي إليها، تنوّعا ودقة لمفهوم هذه الثنائية عند الاستدلال على أقسام الكلم و مواضعها وأصنافها، فسلك علماؤنا سبيلا تجريديا شاملا عندما استغلوا ترك العلامة وظهورها في تمييز الأصول والفروع.

1.العلامـــتان العدمية واللفظية و مفهوم العامل عند النحاة العـــرب:

1.1. العامل المعنوي و العلامة العدمية

أول ما استهلّ به سيبويه كلامه في كتابه، هو حديثه عن الإعرابْ وعلاماته، يقول: «... وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفَرّقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبنى عليها الحرف بناء لا يزول لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[1].

(1) سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق و شرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988،ج1ص13.

وعلامات الإعراب وهي حركات وحروف الإعراب، إنّما جُعلت في الكلمات من أجل إبانة المعنى، ورفع اللّبس، فيتاح للمتكلم التصرف في كلامه تقديمًا وتأخيرًا، وحتى حذفا دون أن يلتبس الأمرُ على السامع، يقول الزجاجي: «إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضاف و مضاف إليها، تكن في صورها وأبنيتها أدلة على المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلّوا برفع زيدٍ على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به. وقالوا:ضُربَ زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيدٍ، على أنّ الفعل لم يُسمَّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيدٍ على إضافة الغلام لديه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسّعوا في كلامهم، ويُقدّموا الفاعل، وإن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني».[2]

والتفسير الذي أعطاه النحاة لهذا الاختلاف في آخر الكلمة هو أن الأمر يعود إلى عمل عامل نحوي؛ وهكذا يكون اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرًا، وعليه جاء قول الاستراباذي: «نُسِبَ إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمِّيَ عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه السبب للمعنى المُعَلَّم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه صار به أحد جزئي الكلام»[3]. فالإعراب هو الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مُبَيِّنَة عن معاني لغوية ونحوية؛ وتكون هذه العلامات بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدَّر، أما في حالة البناء فإنَّ الكلمة تأخذ حركتها التي يكون عليها البناء، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة البناء ظهورها فتكون حركة مقدرة يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي.[4] و قيل عن هذا العامل أنه: « ما أوجب آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[5].

(2) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص69، 70.

(3) الاستراباذي، رضي الدين بن الحسن: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، شرح و تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ج1ص21.

(4) عمايرة، خليل أحمد: في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987، ص56.

(5) الجرجاني، علي بن محمد الشريف: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978، ص150.

وأنه: «ما يتقوّمُ به المعنى المقتضي للإعراب»[6] فالعامل يؤثر في لفظ الكلمة فينصبها، ويجرّها ويرفعها، ويؤثر في معنى الكلمة أيضًا؛ بأن يجعلها تؤدي وظيفة نحوية ما، كالفاعليّة و المفعولية والإضافة، فتغير وظيفة الكلمة بتغير إعرابها سببه تغير العامل فيها، ومثلُه جملة: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا فزيدٌ فاعلٌ مرفوع لأنه (معمول) العامل "ضرب"،وفي جملة:ضَرَبَ عمرٌو زيدًا؛ و"زيدًا" جاء مفعول به منصوب لأنه معمول العامل "ضرب"، وجملة التقيت بزيدٍ، كلمة "زيد" مجرورة لأنّ العامل فيها هو حرف الجر الباء.

فالعامل عند النحاة العرب **هو ما دلّ على إعراب، أو موضع إعراب، ويؤثر في المعنى، ويكون باللفظ، كما يكون بعدمه؛** ومعنى هذا الكلام أنّ العامل هو دليلٌ على الإعراب الظاهر في آخر الكلمة وعلى موضع الإعراب عندما تكون الحركة الإعرابية غير ظاهرة مقدرة معربة أو يمنع البناء من ظهورها، وهو سببٌ في اختلاف المعاني النحوية، في المعمول، ويمكن التوصل من خلال هذا الكلام إلى تعريفٍ للعامل النحوي، على أنه: ما يؤثرُ في إعراب لفظٍ، وفي معناه، ويتحكم فيه[7]. فقولنا:" إنّ زيدًا منطلقٌ" جملة فيها الناسخ"إنّ"، وهو عامل في "زيدٌ" و"منطلقٌ"، فهي أثرت في إعراب "زيد" لأنه انتقل من الرّفع إلى النّصب، وفي معناه النحوي، بعد أن كان مبتدأ أصبح اسم "إنّ"، وهي تتحكم فيه بما أنها عاملٌ وزيدٌ معمولها، وعليه جرى العمل في منطلق أيضًا . فوجود "إنّ" في الجملة دليل على الرّفع والنصب بعدها فالعامل عند النحاة علامة دالة على مواضع الإعراب، وعليه تكون هناك علامة قبل العلامة الإعرابية تتحكم فيها وتؤثر في معمولها.

أمّا القول بأنّ العامل يكون باللفظ كما يكون بعدمه، فهي إشارة إلى أنواع العوامل في النحو، و هي عاملان: لفظيٌ ومعنويٌ: «...ذلك أنّ العوامل عند النحويين قسمان: عوامل لفظيّة مثل كان وأخواتها..إلخ، و عوامل معنويّة كالابتداء، وواضح أنّ العوامل اللفظيّة علامات ظاهرة، وأنّ العوامل المعنويّة ليست كذلك، و إنّما هي معان مجرّدة»[8]، والعوامل اللفظيّة تمثلها علامات لفظيّة في البنية التركيبيّة للجمل العربية، والعوامل المعنوية تمثلها العلامة العدميّة حسب تعبير اللسانيات الحديثة كما سنرى.

---

(6) الاستراباذي:شرح الرضي على كافية بن الحاجب، ج1، ص60.

(7) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007،ج1،ص223.

(8) الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص41، 42.

يقول ابن جنيّ: « وإنما قال النحويون: عاملٌ لفظيٌ، وعاملٌ معنويٌ، ليريك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمَرَرْتُ بزيْدٍ، وليت عمرًا قائمًا، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم... »[9].

فالعوامل اللفظيّة هي: كل ما كان عاملا غير عامل الابتداء ورافع الفعل المضارع، وهي - كما اعتبرها ابن جني- تعمل في غيرها من الكلمات وتظهر ملفوظة في الأصل، وإن لم تُلفظ قُدّرت كأن تقول: أرأيتَ زيدًا رأيتَه؟ في جملة: أزيدًا رأيتَه؟ بتقدير عامل قبل "زيد" لأنّ الأمر يتعلق بتعّود مصاحبة حركة النصب في المفعول به لفعل قبله، والأصل في عمل النصب للفعل، وإنما حُملت باقي عوامل النصب عليه، فتعمل إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها عمل النصب في معمولاتها حملا و قياسًا على عمل الفعل في مفعوله، يقول ابن جنيّ: « أنّ أصل عمل النصب إنّما هو للفعل و غيره من النواصب مشبّه في ذلك بالفعل »[10].

وجاء في"المقتصد" للجرجاني: « أنّ العوامل على ضربين: عاملٌ لفظيٌ و عاملٌ معنويٌ لاحظّ للّسان فيه. فالأول: نحو إنّ و كأنّ و ظننت، تقول: ضَرَبَ زيدٌ، فيكون عامل النصب في زيدٍ إنّ وهو لفظيّ كما ترى. و تقول: ضَرَبَ زيدٌ، فيكون الرافع لزَيْدٍ ضَرَبَ، و هو لفظٌ بلا شبهة. و الثاني: جاء منه اثنان، أحدهما: ما تقدّم ذكره من أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم في قولك: مررتُ برجلٍ يضربُ. فيضربُ يرتفع لوقوعه موقع ضاربٍ، و ليس لوقوعه موقع الاسم بلفظ والثاني ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ ، و هو تعرّيه من العوامل اللفظيّة و ليس التعرّي بلفظ كإنّ و كأنّ و إنّما هو معنى... »[11].

(9) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، القاهرة، ط1، 1952،ج1، ص109.

(10) ابن جني: الخصائص، ج1ص103.

(11) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن :المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982،ج1، ص213،214.

إذن: " العامل المعنوي يمتاز بمقابلته للعامل اللفظيّ "[12]. و هو عند أغلب النحاة: عامل الابتداء و رافع الفعل المضارع وعلى هذا جرى رأي البصريين كون العوامل المعنوية الوحيدة: الابتداء و رافع الفعل المضارع و هو وقوعه موقع الاسم.

1.1.1. عامل الابتداء

ليس لهذا العامل و جود لفظيّ يستدلّ به عليه ، لذلك اختلفت الآراء حول حقيقته، و بعض هذه الآراء تُلغي هذا العامل لأنها لم تستطع تفسير طبيعته، فيرى بعض الكوفيين أنه لا وجود لعامل الابتداء و الدليل عندهم أنه : «لا يمتنع أن يكون العامل مؤثرًا في معموله بالتبادل »[13] و يرون أن المبتدأ و الخبر يترافعان، بل ويذهبون إلى أنّ الابتداء لا يعمل في المبتدأ؛ لأنّ الابتداء شيء ما في كلام العرب لا يمكن إظهاره و تقديره. فيخلصون بعد كل هذا إلى رفض عامل الابتداء، لأنه معدوم لا يمكن أن يؤثر في الموجود و هما المبتدأ و الخبر ، و منه فهو عدم عوامل و عدم العوامل لا يكون عاملا.أمّا البصريون فذهبوا إلى أن العوامل في هذه اللغة هي من قبيل العلامات، و الابتداء واحد منها رغم أنه معدوم ، فكان القول بأن العوامل مجرد علامات من الحجج المهمة التي فسر بها النحاة طبيعة العامل النحوي، وخاصة المعنوي، و أورد ابن الأنبا ري رأيهم قائلا: «إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء و إن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيا كالإحراق للنار و الإغراق للماء ، و القطع للسيف و إنما هي أمارات و دلالات ، و إذا كانت العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات و دلالات فالأمارة و الدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان و أردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التميّز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا.» [14]

---

(12) Hadj Salah, Abed ElRahman: "Linguistique Arabe et Linguistique Générale",Essai e méthodologie et d'épistémologie du 'Ilm al'Arabiyya-, Sorbonne Paris, 1979, p137.

(13) الراجحي عبده: دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975، ص83.

(14) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، د/ط، د/ت، ج1، ص46.

وتظهر قوة هذا الرأي ، حين يُقابَل العامل المعنوي بنظيره اللفظيّ خاصة، و يجعلون كل هذه العوامل علامات دالة على مجاري الإعراب في المعمولات ، فكما أنّ ظهور العلامة دليل على أشياء معينة فإن غيابها يقوم بنفس هذا الدور- وهو في هذا المقام- الدلالة على حركات الإعراب ومواضعها، وسبق أن قلنا بأنّ هذا ينطبق على عامل الابتداء، الذي فُسّر بتجرده المطلق من العوامل اللفظية، والدليل على أنه مجرد علامة هو

اعتباره بمثابة العوامل اللفظية ؛ لأنها في الأخير علامات فقط، يقول ابن

الأنباري :« فإن قيل: فلم جعلتهم التعرّي عاملا و هو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل:لأنّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء...، و إذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملا »[15]. وعليه جاء رأي الرضيّ أيضا: « وأمّا العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء، وفسّروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء، واعتُرض بأنّ التجريد أمر عدمي فلا يؤثر. و أجيبُ بأنّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعيّن يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته »[16].

فالعوامل كما وصفها الاستراباذي مجرد علامات وليست مؤثرات حقيقيّة، كإحراق النار وإغراق الماء، وغيرها من العناصر المادية التي تؤثر حسيا فيما يحيط بها، والدّليل على كون العوامل المعنويّة علامات، هو أنه حتى العوامل اللفظيّة التي قد يُؤخذ فيها بالظاهر علامات أيضًا، لا تعمل حقيقة في المعمول، يقول ابن جنّي : « العوامل اللفظيّة راجعة في الحقيقة إلى أنها معنويّة ألا تراك إذا قلت (ضَرَبَ) سعيدٌ جعفرًا فإنّ(ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئا. وهل تحصل من قولك (ضربَ) إلا على اللفظ بالضاد والرّاء والباء على صورة (فعَلَ) فهذا هو الصوت والصوت ممّا لايجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل »[17].

---

(15) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قراره، دار الجيل، بيروت، د/ط، د/ت، ص79،80.

(16) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، ج1، ص221.

(17) ابن جني: الخصائص، ج1، ص109.

ويعني هذا أنّ توالي الأصوات في الفعل (ضَرَبَ) لايمكن أن يكون فاعلا أو عاملا على الحقيقة في اللفظ- بهذا المعنى-؛ لأنّ العمل سيكون للناطق بهذه الأصوات، فالمتكلم إذا شاء رفع أو نصب أو جرّ، وليس للأصوات الفيزيائية بحدّ ذاتها، فهي لا تحدث الفعل (النحوي) في الواقع. وهكذا نعلم أنّ العوامل و المعمولات « كلها أفعال المتكلم لأنها كلام و نطق، والكلام يفعله المتكلم و يُوجده بعد أن لم يكن، فهو فعل من أفعاله.»[18]

أمّا عامل الابتداء فيدرك بالعقل لا بالحسّ، وإنّما أشبَهَ النحاة العوامل في عملها بالمؤثرات الحسيّة، لتقريب الصورة التي يجري عليها عمل العوامل إلى ذهن السامع، ففي اللغة آليات ذهنية تحصل في المَلَكة قبل أن تكون إنتاجًا لغويًا في شكله المنطُوق، لذالك يستحيل أن يتساوى أمر هذا العامل مع الأمور الحسيّة، فاستخدم النحاة لذلك مصطلحات: العمل والعامل، والإحداث والعلامة، والأثر، والسبب، لتفسير ما تعلق بها من ظواهر لغويّة وإعرابيّة، واستعانوا لذلك بأساليب فلسفية ، إلا أنّ بعض النحاة والباحثين اليوم أساؤوا فهم مقاصدهم، وعقدوا مفاهيمها على الحقيقة، لا على الافتراض العلمي، يقول أحمد سليمان ياقوت: «وكأنّ العامل عندهم كائن حي يؤثر ويتأثر، وليس معيارا تقنينيًا لضبط اللغة»[19] ونردُّ عليه بقول ابن يعيش أن: «العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيا كالإحراق للنار والبرد للماء ،وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده»[20].

وعليه أجاز ابن الحاجب للكوفة بترافع المبتدأ والخبر، على أساس أنه تفسير واجتهاد لا يغيّر من واقع اللغة والإعراب، وأنّ العامل لا يؤثر في اللفظ على الحقيقة حتى يُوجبَ تقدمَه على معموله. يقول: «لأنّ العامل النحوي ليس مؤثرًا في الحقيقة، حتى يلزم تقدّمه على أثر، بل هو علامة - كما مرّ- ولو أوجبنا أيضا تقدّمه لكونه كالسّبب كما مرّ»[21].

---

(18) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص43.

(19) ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983، ص69.

(20) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي: شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص223.

(21) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب،ج1، ص45.

و يُوجز لنا ممدوح عبد الرحمن حقيقة ما تقدم، قائلا: «وليست العوامل التي أسْنِدَ إليها الأثر الظاهر إلا عوامل اعتباريّة، أو آلات، يُنسَب إليها الأثر تَجَوُّزا »[22].

فكانت هذه طريقتهم أيضًا في الاستدلال على عامل الابتداء؛ أي على أنّه علامة دالة وذلك بمقارنته ومماثلته بالعلامات الحسية والطبيعية، وكذلك جرى الاستدلال اللغوي في رؤية حديثة تقرُّ بأنّ عامل الابتداء هو عدم وجود عوامل لفظية في الجملة الاسمية المتكونة من مبتدأ وخبر مرفوعان، وعدم العلامة علامة في حد ذاتها كما أثبت ذلك النحاة القدامى، أو كما عبّر عنها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بأنّها علامة عدميّة، ولكنها جزء من بنية الجملة الاسمية المجردة، وتخضع للعلاقات التحويليّة فيها، ولها موضع فارغ دال وهو موضع الجملة الاسمية المجردة، وتخضع للعلاقات التحوليّة فيها، ولها موضع فارغ دال وهو موضع تقديري لهذا العامل المعنوي في البنية اللفظية التي جردها النحاة الأوائل « في مستوى التراكيب فقد حملوا الجمل بعضها على بعض فاكتشفوا أنّ الجمل العربية تتكوّن من عنصر يتحكم في جميع العناصر الأخرى فسمّوه العامل و أنّ له معمولين أساسيين و لا يجوز أبدًا أن يتقدّم المعمول الأول (الذي لا يستغني عنه) على عامله ثم.برعوا في أن بيّنوا للناس أنّ العامل و المعمولين الأول و الثاني قد يكون محتوى كلّ واحد منها كلمة واحدة أو أكثر و قد يكون مساويًا لصفر و يُقال حينئذ أنّ موضعه فارغ. و يسمى بالابتداء فهو صفة موضع العامل إذا كان فارغًا »[23].

إذن العلامة العدميّة في هذا المستوى التركيبي، ناتجة عن تصور النحاة لحدّ أو مثال عام للجمل العربية، ويرمز لها برمز المجموعة الخالية Ø ، حيث يعود فضل تعيين موضع هذا العامل العدميّ إلى «المنهجية العلمية التي عُرف بها العلماء العرب وتعتمد أساسًا على حمل الشيء على الشيء وإعطائه حكمه إذا جمعهما جامع (وهو القياس العربي). يمكن أن نكشف عن سرّ ذلك.

---

(22) ممدوح، عبد الرحمن: لسان عربي و نظام نحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1999، ص79.

(23) الحاج صالح، عبد الرحمن:" النظرية الخليلية الحديثة"، مجلة اللغة و الأدب الصادرة، معهد اللغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر، عدد 10، 1996، ص95.

و بالتالي عن بنية اللفظ. لأنّ هذا الحمل ما هو في الحقيقة إلا ما يسمّيه علماء الرياضيات اليوم بتطبيق مجموعة على مجموعة بإظهار ما يوجد بينهما من التوافق و عدم التوافق في البناء »[24].

ذلك أنّ « اللجوء إلى الصفر في جميع العلوم يجعلها ترتقي إلى أعلى الدرجات من التجريد العلمي وهكذا هو الأمر في علم العربية و خاصّة عند الخليل. فالعمليّة التي بها استنبط هذا الموضع الفارغ من اللفظ هو القياس أي حمل شيء على شيء لإظهار الجامع فيهما أي توافق البناء الذي يتحقق بحمل النظير على النظير.. »[25].

هذه العملية المجردة و هي القياس تُظهر أنّ لكل عنصر من الجملة الفعلية مُكافئا في الجملة الاسمية؛ فالمفعول به يكافئ الخبر في نفس الموضع، و الفاعل يكافئ المبتدأ في نفس الموضع، فهي "نظائر متكافئة في نفس المواضع"، أما الفعل فقد لاحظ النحاة أنه لا يمكن أن يكافئ عنصرا ملفوظا، و أنّ نظيره في الجملة الاسمية غائب تماما في الكلام (الاستعمال)، و في أصل الوضع؛ و لكنّ موضعه موجود يثبته هذا القياس، لذلك فإن نظيره العدميّ سُمّي بعامل الابتداء عند النحاة، و أعطي العلامة العدمية في اللسانيات الحديثة.

هذه القراءة الجديدة للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هي التي مكنتنا من معرفة منهج النحاة الأوائل الذي أوصلهم إلى عامل الابتداء كموضع فارغ تمثله علامة عدمية وهو اعتمادهم على القياس كعملية أساسية أدّتهم إلى اكتشاف البنية الجامعة بين كثير من الجمل و ذلك عن طريق حمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه « وينطلقون في ذلك من أبسطها و هي التي تتكون من عنصرين زيدٌ منطلقٌ فيحملون عليها أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد... »[26].

---

(24) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار مؤفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1ص309،310.

(25) نفسه، ج2ص73،74.

(26) نفسه، ج1ص296.

وهذا يعني أن موضع العلامة العدمية في الجملة الاسمية زيدٌ منطلق هو موضع فارغ في النواة المولّدة و تقابلها في نفس الموضع العوامل اللفظية و هي علامات لفظية دالة على الإعراب في معمولاتها و الجدول الآتي يوضح ذلك:

إثبات موضع العلامة العدمية عن طريق القياس

Ø	زيدٌ	منطلقُ
كان	زيدٌ	منطلقاً
إنّ	زيدًا	منطلقُ

« نلاحظ أنّ هذا الحمل يُظهر شيئاً مُهمًّا جدًا وهو العلاقات البنويّة التي توجد بين هذه الجُمل (وهذا قد استعاره تشومسكي من النحو العبري الذي هو نسخة عن النحو العربي، وسَمىً هذا الحمل تحويلا Transformation. أما هذه العلامة Ø فهي تدل على أنّ العامل لا لفظ له وهو الذي يسمّيه النحاة الابتداء . وهذه الأشياء بما فيها الابتداء تؤثر في اللفظ والمعنى؛ إذ يحصل للإعراب وللمعنى تغيير ما وهي التي تسمى بالعوامل »[27].

2.1.1. رافـع الفعل المضارع:

لقد نسب النحاة القدامى رفع الفعل المضارع إلى عامل معنوي؛ و لكنّ الأمر جرى فيه خلاف والسبب في ذلك مفارقة مُهّمة بين السبب في إعراب الفعل المضارع عمومًا و العامل في رفعه خصوصًا، و الوقوف عند هذه المفارقة هو من أجل أن نبيّن كيف أثبت النحاة أنّ عامل رفع المضارع هو علامة عدمية ، و ليس عاملا لفظيًا.

(27) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1ص309،310.

يقول سيبويه في سبب إعراب المضارع: « و إنّما ضَارَعْتَ أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعَلُ ، فيوافقُ قولك لفاعِلٌ: حتى كأنّك قلت: إنّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى.و تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم: ولا تلحق فعَلَ اللام.و تقول سيَفعلُ ذلك وسوف يفعلُ ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنًى كما تلحق الألِف و اللام الأسماء للمعرفة...و لدخول اللام.

قال الله تعالى: « و إنَّ ربَّكَ ليَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» أي لحاكمٌ. و لِما يلحقهما من السّين و سوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة »[28].

وعليه الإعراب من رفع و نصب و جزم، يحصل لعِلل متعددة تعود إلى قياسٍ واحد و هو قياسُ الشبه؛ و منها أيضاً الموضع المشترك بين الفعل المضارع و الاسم: حيث اعتبرها بعض من الأوجه التي استحق بها الفعل الإعراب، إلاّ أنّ هذا الوجه يدخل في اقتضاء الرفع خاصّة دون غيره من علامات الإعراب كالنصب و الجزم؛ لأنّ الرّفع يتحقق بعامل معنوي، و هو وقوع الفعل المضارع موقع الاسم حيث لا يمكن تمثيل هذا العامل بعامل لفظي، فهو علامة على الرفع في الفعل، إلاّ أنها علامة عدمية.

وفي هذا الصدد يقول عبد القاهر الجرجاني: «اعلم أنّ هذه الأفعال لمّا ضارعت الأسماء من حيث: ذكرنا استحقّت بذلك أن يكون لها الإعراب الذي حقيقته اختلاف الآخر باختلاف العوامل. كما كان ذلك للأسماء، فكل واحد من الأنحاء الثلاثة هي الرفع و النصب و الجزم عاملٌ، كما لكل واحدٍ من الرفع و النصب و الجرّ عاملا في الأسماء فعامل الرفع معنويّ، و هو وقوعه موقع الاسم. و ذلك أنّكَ تقول: زيدٌ يكتبُ، فيكون الموضع صالحا للاسم. و لو قلت زيدٌ كاتبٌ، كان أسدَّ كلام...فالذي عمل الرفع في يفعَلُ هو هذا المعنى الذي ذكرناه، و ليس عاملهُ بلفظيّ كما كان نحو إنَّ و ضَرَبَ في قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ، و ضرَبَ زيدٌ، لفظيّا، لأنَّ وقوعهُ موقع الاسم معنىً يُعبّرُ عنه، و ليس للسان فيه نصيبٌ. »[29]

---

(28) سيبويه: الكتاب، ج1، ص15، 14.

(29) الجرجاني:المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص121.

و عليه يرى أنّ وقوع موقع الاسم فهو المؤثّر في رفعه؛ أو احتلالهما الموضع المشترك حيث يصح الاستبدال بينهما فهو العامل الوحيد في رفعه، و باقي الأوجه عِلل للإعراب لا عوامل والفرق واضحٌ بينهما.[30]

وعليه نصل إلى أنّ الرفع في الفعل المضارع سببه عدم وجود عامل لفظي مطلقا وليس زوال عامل النصب و الجزم منه، فهما عاملان إذا ألغيا لا يستبان الرفع بعد خروجهما، و إنّما مسببه هو عدم وجود عامل الرفع وجودا لفظيا أصلا، وإنما هو عدم، وعدم العلامة علامة؛ فعدم وجود عامل الرفع لفظا يقتضي وجود عامل معنوي هو علامة على رفعه و هو وقوعه موقع الاسم. لذلك يُلغي البصريون تفسير التجرد من الناصب و الجازم كعامل لرفع المضارع، فكما أنّ للنصب عاملا خاصّا به، و للجزم عاملا خاصّا به وهي علامات ظاهرة و دالة على الإعراب في معمولاتها، فكذلك للرفع عامل خاص به إلا أنه ذو طبيعة عدميّة، جعلت كثيرًا من النحاة والدارسين لا يقتنعون به، خاصة الكوفيين لأنهم كانوا يميلون إلى إسناد الأشياء إلى الظاهر، و الاستدلال عليها بالموجود.

لكن وقوع الفعل المضارع موقع الاسم لا يعني أن يأخذ كل أحوال و أحكام الاسم، لأنه لا يمكن أن يتطابقا، وهذا يمنعه قانون هام من قوانين العامل؛ وهو الاختصاص، و سيبويه يشرح هذا جيدا في الكتاب، في باب "وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء"، يقول: « اعلَم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على المبتدأ، ولا في موقع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مرتفعة و كينونتُها في هذه المواضع ألزمتها الرفع و هي سبب دخول الرفع عليها، وعلته: أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فيجزمُها و ينصبُها لا يعمل في الأسماء، و كينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونتَه مبتدأ »[31].

(30) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص553.

(31) سيبويه: الكتاب، ج3، ص9،10.

لقد استدل سيبويه على العامل في الفعل المضارع المرفوع، بالاختصاص؛ فما يختص بالأسماء ويعمل فيها لا يعمل في الأفعال، وما يختصّ بالأفعال و يعمل فيها لا يعمل في الأسماء، فرغم وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، لا تؤثر فيه حروف الجر و لا النواسخ لأنها مختصة بدخولها على الأسماء و تعمل فيها، لذلك رد سيبويه هنا على من اعتقد أنّ المعنى الذي يرتفع به الفعل المضارع هو الابتداء، فالابتداء مختص بعمله في الأسماء، ولا يمكن أن يعمل في الأفعال؛ و الدليل على ذلك أن المضارع يأتي مرفوعا رغم وجود النواسخ في موضع الابتداء كقولنا: كان الرجلُ يقومُ.

أمّا البصريون فقد أدّاهم استقراء مواضع الفعل المضارع إلى إثبات عامل الرفع فيه و هو وقوعه موقع الاسم؛ فقد وجدوا ذلك الموضع يصحّ أن تقع فيه الأسماء في أحوال إعرابية مختلفة وهو موضع الاسم في الأصل، لأن هذا ما توصل إليه سيبويه في قوله: « فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيدٌ ذاك، و أمّا ما كان في موضع المبني فقولك: زيدُ يقول ذاك، و أمّا ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك: مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك، وهذا يومٌ آتيك، و هذا زيدٌ ذاك، و هذا رجلٌ يقولُ ذاك، و حسبته ينطلقُ، فهكذا و ما أشبهه »[32].و اعترض الكوفيون على هذا الرأي بقول العرب: كادَ زيدٌ يسقط و لا تقول: كاد زيدٌ ساقطا لأنها لا توقع الاسم أبدا في موضع خبر كاد، فعلل البصريون ذلك بأنّ تقدير الجملة: كاد زيدٌ ساقطا؛ فالأصل في الموضع الذي وقع فيه المضارع في قول العرب: كادَ زيدٌ يقومُ و جعلَ زيدٌ يضربُ أن يكون للاسم فنقول: كادَ زيدٌ قائمًا و جعلَ زيدٌ ضاربًا: « وإنّما عُدِل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض. و ذلك الغرض إرادة الدلالة على قُرب زمن وقوعه و الالتباس به، فإذا قلت: كدتُ أفعلُ، كأنك قلت: مقاربًا لفعله آخذا في أسباب الوقوع فيه...و هذا معنى لا يُستفاد من لفظ الاسم »[33].

(32) سيبويه: الكتاب، ج3، ص10.

(33) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص222.

و العامل في رفع المضارع هو عامل معنوي؛ و هو وقوعه موقع الاسم في الظاهر أوفي التقدير؛ كقولنا: أراد الرَّجلُ أن يقومَ، بتقديره: أرَادَ الرّجلُ القيامَ، وكدت أسقط و تقديره: كدت ساقطا. و يمكن توضيح هذه الفكرة في الجدول الآتي:*

إثبات عامل رافع المضارع عن طريق الاستبدال في الموضع

عامل	معمول أول	معمول ثان (موضع الاسم و ما بمنزلته من الأفعال المضارعة)
Ø	الرجلُ	قائمٌ
ألفيتُ	الرجلَ	قائمًا
ألفيتُ	رجلاً	يقومُ

فالموضع الثالث في الجدول هو موضع المعمول الثاني أو الثالث في العامل المركّب (ألفيتُ...)، والأصل فيه أن يكون اسمًا مفردًا معربًا ظاهرًا؛ فيدخل الفعل المضارع في موضعه ليستحق الإعراب بالرّفع فأقول: ألفيتُ رجلاً يقومُ كما أقولُ: ألفيتُ رجلاً قائمًا؛ سواءٌ أكان هذا الاسم مرفوعًا أو م(34) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص49.

نصوبًا أو مجرورًا، و هذا دليل على أنّ المعنى هو العامل في رفع المضارع، قال الفرّاء لعبد الله الجرميّ: « أخبرني عن "زيدٌ منطلقٌ " لِمَ رُفِع زيدٌ؟ .فقال الجرميّ : رفع بالابتداء؛ قال الفرّاء: فأظهره، قال: هو معنى لا يظهر، قال: فمثّله، قال: لا يمثّل، قال الفرّاء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثّل !! و نعلم أنّ أصحاب الفرّاء يرفعون المبتدأ بالخبر، فرارًا من عامل لايظهر و لا يتمثّل »[34]. ومنه لا يُبَرر عدم وجود عوامل لفظية ظاهرة ترفع المبتدأ و الخبر، إلغاء عامل الابتداء، و لا يعني أنّ عامل الرّفع في الفعل المضارع غير ثابت أو غير مؤثر لأنه متعلق بالمعنى.

(34) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص49.

3.1.1. إثبات العلامة العدمية بواسطة مفهوم الأثر:

رأينا فيما سبق أنّ العامل هو ما يؤثر في غيره من الكلمات لفظا ومعنىً ويتحكم فيها، فالنّواسخ تُغيّر معنى المبتدأ والخبر، فيُصبحان اسمها وخبرها، وبعد أن كانا معمولين للابتداء،يتحكم الناسخ فيهما فيصيران معمولين لها، أمّا الأثرُ اللفظيّ فيكون بتغيير الحركة الإعرابية؛ لأنّ الإعراب هو: «الأثرُ الظّاهرُ أو المقدّرُ الذي يَجلبُهُ العامل في آخر الكلمة »[35]. و عليه فإنّ المتلازمين يكون وجود أحدهما دليلا على وجود الآخر والعامل من جهته إذا غاب ترك أثره في الجملة كدليل عليه: سواء أكان العامل غيابا مطلقا للفظ كقولنا في جملة عامل الابتداء: الشمسُ مشرقة أم كان غيابا يفسره النحاة بالتقدير: كقولنا: زيدًا ضربته بتقديرها ضربتُ زيدًا ضربتُه .

فالعلامة الإعرابية هي نتيجة لدخول عوامل معينة في الجملة، و مترتبة عن وجودها سواء أكان العامل عدميا أم لفظيًا ظاهرًا أو مقدرًا، «والشأن في لفظ الإعراب أبدًا اختصاصه بحالة التركيب، لأنه أثر العوامل... »[36]. لذلك عند غياب هذا العامل تصبح العلامة الإعرابية قرينة دالة عليه رغم وجود قرائن أخرى استدل بها النحاة، إذن علاقة التلازم تعني أنّ « الضابط في"الدليل"أن يكون مُستلزماً للمدلول . فكلُّ ما كان مُستلزمًا لغيره أمكن أن يُستدلّ به عليه. فإن كان التلازم بين الطرفين أمكن أن يُستدلّ بكلّ منهما على الآخر، فيَستدِلُّ المستدِلُّ بما علِمَه منهما على الآخر الذي لم يعلمه »[37].

---

(35) السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتعليق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ج1، ص40.

(36) السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط3، 2003،ج4، ص278.

(37) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين: كتاب الرّد على المنطقيين، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003-1424 هـ، ص138.

فالتلازم بين العامل والأثر الإعرابي يعني أنّ العامل يوجب في معموله علامات معينة، فتحصل الحركات الإعرابية في آخر الكلمة لوجود كلمات وألفاظ أخرى مصاحبة لها، وهي العوامل سواء أكانت هذه العوامل عوامل لفظية، ظاهرة وموجودة وجودًا صريحًا ، أم مقدّرة في حُكم الموجود،أم عوامل معنوية عدميّة كالابتداء، لأنّ العامل اللفظي المضمر «المقدر معدومٌ لفظًا »[38].

موجود معنًى ومضمرٌ في ذهن المتكلم. وعليه فإنّ التلازم يعني أيضا الاقتضاء وهو نوعان: **التلازم المعنوي**: وهو الاقتضاء في المعنى؛ ومعناه إذا حضر العامل اقتضى في معموله معنًا وهو المعنى النحوي كأن نقول :زيدٌ خارجٌ فيدخل على الجملة ناسخ : حسبتُ زيدًا خارجًا فأصبح زيدٌ من كونه مبتدأ أي معمولا للابتداء، مفعولا به للفعل حَسِبَ، واقتضى العامل الحركة الإعرابية في المعمول و هو **التلازم اللفظي**. وحقيقة هذا الاقتضاء أنّ العامل يختص بمعموله؛ فحرف الجرّو"إنّ" الناسخة عواملُ مختصة بالدّخول على الأسماء، كما أنّها مختصة بعمل معيّن وهو الجر والنصب في معمولها، لأنّ المصاحبة في اللفظ والمعنى بين العامل والمعمول قائمة على أساس الاختصاص.

لأنّ العوامل في الأخير هي علامات دالّة على الحركات الإعرابية في المعمول وليست مؤثرات حسيّة، و هو ما يفهم من نصوص سيبويه في حديثه عن العوامل وآثارها : « ذلك لأنّ هذه العلامات عنده أثر لتلك العوامل إذ تقتضي في المعمول معنىً، فتقتضيه لفظًا لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، وهذا سرُّ الاقتران والتضام بين العامل والمعمول واعتبار العامل دليلا على العلامة الإعرابية في المعمول عند أغلب النحاة »[39].

---

(38) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب،ج4، ص98.

(39) بن لعلام، مخلوف: "نظرية العامل نشأتها و مسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب"، رسالة ماجستير، إشراف: سعدي الزبير، جامعة الجزائر، 1996، ص7،8.

فالعلاقة في ظاهرها تبدو علاقة تأثير؛ أي أثر ومؤثر، وسبق أن قلنا أنّ هذا الاستعمال مجازي، هو من اختراع واصطلاح النحاة دفعهم إليه رغبتهم في جعل القواعد عامّة، ومُطرّدة ولإيجاد تفسير لهذه الحركات التي تظهر في آخر الكلمة بصور مختلفة، فعرفوا أنّ هذه العلامات تتحكم فيها علامات وأدلّة أخرى ظاهرة ومضمرة وعدميّة اعتبروها عوامل، يقول ابن هشام: « فالاسم والفعل يقبلان حركات معيّنة، دلائل معانٍ معيّنة، بأثر من عمل عامل »(40).

وعليه فالعامل عند النحاة هو علامة أو دليل على العلامة الإعرابية في المعمول الذي يصحبه و ليس عاملا على الحقيقة وهذا ما تثبته علاقة التلازم بين العوامل و معمولاتها، الأمر الذي جعل ابن جني يعطي تفسيرًا لغويًا لهذه العلاقة عندما قال: « وإنّما قال النحويون: عامل لفظي و عامل معنوي، ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، و ليت عمرًا قائم، و بعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، و رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر و عليه صفحة القول فأمّا في الحقيقة و محصول الحديث فالعمل من الرفع و النصب و الجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، و هذا واضح »(41).

ومعنى كلامه أنّ قول النحاة بوجود عوامل تؤثر في إعراب المعمول و معناه لا ينبغي إعتبارها مسببات فعلية لهذا الأثر لأنه في الحقيقة العمل هو للمتكلم نفسه، وقال النحاة عوامل لفظية ومعنوية؛ لأنّه كلما ضمّ كلام إلى كلام ظهر نوع من الإعراب؛ فيضُم المتكلم "إنّ" إلى زيدٌ منطلقٌ ويقول: إنّ زيدًا منطلقٌ.

---

(40) عمايرة، خليل أحمد: في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987، ص53،54.

(41) ابن جني: الخصائص، ج1، ص109، 110.

و منه فالعامل مجرد علامة و ليس مؤثرًا على الحقيقة، فتصبح "إنّ" دليلا على النصب والرفع كلما دخلت الجملة الاسمية، ومعناه أيضا أنّ العامل ليس موجدا للعلامة الإعرابية في المعمول و إنّما يُحدثها المتكلم بمضامة اللفظ للفظ فيكون هذا التلازم بين لفظ و لفظ آخر دليلا على أنّ الأول علامة على إعراب الثاني؛ وهو تلازم العامل و المعمول؛ فتكون "إنّ" علامة على النصب و الرفع فيما يليها من الأسماء، و يكون عدم هذه العوامل اللفظية كإنّ و أخواتها و كان وأخواتها علامة أيضًا على الرفع و الرفع فيما يلي هذا الفراغ أو التعري من العوامل كقولنا: ø زيدٌ منطلقٌ. فنلاحظ أنّ النحاة يربطون ربطا وثيقا بين العامل وأثره الإعرابي، والتلازم بينهما يجعلهما كالعلامة وأثرها في دلالة كلٍّ منهما على الآخر.

2 - الاستدلال بالعلامات على أقسام الكلم و أصنافها في النحو العربي و صلتهما بمفهوم الموضع:

تصبح العلامة العدمية والعلامة اللفظية دليلا على الموضع كلما استعان علماؤنا بالعلامات كقرائن قبلية وبعديّة لِتدلهم على أقسام الكلم ومواضعها وأصنافها، ويكون موضعها- في الغالب- مكانا في مدرج الكلام وسياقه. و عليه ارتبط مفهوم العلامة العدمية واللفظية بمفهوم الموضع، عند النحاة القدامى وخاصة النحاة الأوائل كلما استخدموها كأدوات منهجية، وأدلة على مسائلهم ومذاهبهم، وعلى أحكامهم النحوية، حيث اقترن حضورها كثيرا أثناء التحليل اللغوي في جميع مستويات اللغة. و يُلازم مفهوم العلامة العدمية (L'expression Zéro) هذه المستويات كلّما تكلّم النحاة والعلماء عن الموضع الفارغ بالتقابل مع الموضع الذي يحتله عنصر لفظيّ والذي يمثل علامة لفظية.

1.2. الاستدلال بالعلامات على أقسام الكلم و مواضعها:

1.1.2. قسم الأسماء:

استعان النحاة العرب بالعلامات لتحديد أقسام الكلم ومعرفة مواضعها في مدرج الكلام والموضع في هذا المستوى هو مكان يتحدّد بقرائن قبلية وبعدية. وأحيانا كان النحاة يستعينون ضمنيا بالعلامة العدمية كدليل على تصنيفهم لأقسام الكلم، والغالب أنّ العلامة في مدرج الكلام هي قرينة دالة على مواضع الأفعال والأسماء، وعلى أصنافها، وذلك بظهور هذه العلامة في سياق الكلام، إلى جانب اعتمادهم على جملة من الأدلة والقرائن اللفظية

والمعنوية المحددة لهذه الأقسام. واتُّهِمَ النحاة في تحديدهم لأقسام الكلم باعتمادهم على المعنى كأساس لهذا التقسيم، حيث أنّ وضعه يعود إلى تأثرهم بالحدود الفلسفية لأرسطو وأفلاطون. وركز جملة من العلماء كلامهم على انتقاد تقسيم سيبويه للكلمة، حيث قال أنّ : « الكلم اسم، فعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »[42].

وأهم ما يمكن قوله عن أقسام الكلم عند النحاة الأوائل- خاصة عن سيبويه- هو اعتمادهم على طرق وأدوات لغوية بعيدة عن أي منهج فلسفي[43]، سواء في وضعهم لحدود هذه الأقسام، أم كيفية تعيينها في مدرج الكلام، وهذه الأدوات المعتمدة والمقاييس – وإن لم يصرحوا بها – موجودة عندهم في التحليل اللغوي، ومنهج علمائنا يظهر اعتمادهم على جملة من المقاييس لتحديد أقسام الكلم، و أهمها: مقياس المعنى، و مقياس الإسناد، و مقياس العلامات، و مقياس الموضع و مقياس الوظيفة. حيث تتبّع النحاة مواضع هذه الأقسام الثلاثة، و ميّزوها بعلاماتها الدالة عليها؛ فوجدوا أنّ للاسم مواضع خاصة به في مدرج الكلام ، و للفعل مواضعه و للحرف كذلك، و توصلوا لهذه المواضع عن طريق القرائن القبلية و البعدية، فكل ما جاء في موضع يتحدد بقرائن قبلية و بعدية معينة، يستغرق ذلك الموضع كل عناصر القسم الواحد من هذه الأقسام الثلاثة .

ويؤكد ابن السراج أنّ علامات الاسم خاصة به، دالة عليه و على موضعه، فلا تصح للأفعال يقول:« دخول الألف و اللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل، و الحمار، والضرب، والحمد، فهذا لا يكون في الفعل، ولا نقول: اليَقومُ ، ولا اليذهبُ، و يُعرف أيضا بدخول حروف الخفض عليه نحو: مررتُ بزيد و بأخيك و بالرجلُ و لا يجوز أن تقول : مررتُ بيقومُ و لا ذهبتُ إلى قامَ، و يُعرف أيضا بامتناع قد و سوف من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول:قد الرجلُ ولا سوف الغلامُ...والاسم أيضا يُنعت و الفعلُ لا يُنعت، وكذلك الحرف لا يُنعت »[44]

---

(42) سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

(43) الحاج صالح، عبد الرحمن:"النحو العربي و منطق أرسطو"، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، المجلد 1، العدد1، 1964،ص77.

(44) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1985، ج1، ص37،38.

وجود هذه العلامات في مدرج الكلام، دليل على أنّ الذي يأتي بعدها الاسم و ليس الفعل، و امتناع الموضع على الفعل بوجود علامات الاسم، يقابله امتناع الموضع على دخول الأسماء بوجود علامات الفعل، و قد ذكر:" قد" و "سوف". و هكذا يستدل ابن السراج بعدم دخول علامات الفعل على الاسم على أن الموضع للأسماء، و يثبت ذلك بالاستبدال، ليؤكد أنّ عدم دخول علامات الاسم على الفعل دليل على موضع الأفعال. و بامتناع كل العلامات أو معظمها عن الاسم، يستخدم النحاة الاستبدال لمعرفة قسم الكلمة كما فعل المبرد: « فمن ذلك الأسماء كم و أين و كيف و ما و متى و هذا و هؤلاء وجميع المُبهمة، و منها الذي و التي، ومنها حيث. و اعلم أنّ الدليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء، و تأديتها ما تؤديه سائر الأسماء »(45)

وذلك كالأسماء المبنية و الأسماء المبهمة و الضمائر: « لأنّ المضمرات أسماء، و لا تدخلها الألف و اللام، و كذلك غالب الأعلام و المبهمات، و كثير من الأسماء، نحو "أين" و" كيف" و"من" لا تدخل الألف و اللام شيئا من ذلك، و هي مع ذلك أسماء »(46) لأنها تقع في موضع الاسم، وقد بيّن سيبويه هذه الفكرة وتبعه في ذلك النحاة؛ حيث استدل على أصناف مختلفة من الأسماء و حتى الأفعال عن طريق مقياس الموضع؛ وتوصل إلى مواضع هذه الأسماء و حتى الأفعال عن طريق توزيعها في الموضع مستعينا بالعلامات التي تحدها يمينا و شمالا، أو عن طريق الاستبدال و تشبه هذه الطريقة مبدأ التحليل عند المدرسة التوزيعية (الاستغراقية – القرائنية) الذي يقوم على مفهوم التوزيع Distribution. يقول محمود أحمد نحلة: « كشف البحث عن الأساس المنهجي الذي أقام عليه سيبويه تقسيمه الكلم ثلاثة أقسام، و الذي صنف على أساس منه الفصائل الفرعية في كل قسم، و هو ما أسماه المحدثون "التوزيع" و ما يرتبط به من إجراءات "الاستبدال" و على الرغم من أن سيبويه لم يعرف مصطلحي "التوزيع" و"الاستبدال" فقد كان على وعي كامل ما يدل عليه منهما قبل أن ينشأ المنهج التوزيعي عند الأوربيين بأكثر من ألف عام.

(45) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999، ج3، ص140.

(46) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص86.

و منهج سيبويه في ذلك منهج منضبط يقوم على وصف المادة اللغوية و تصنيفها دون اعتماد على المعنى الدلالي في الأغلب الأعرف.» (47)

فأصحاب المدرسة القرائنية البنوية يبحثون في تحليلهم اللغوي عن جميع السياقات التي تندرج تحتها الوحدة اللغوية، و عن القرائن التي تحدّها يمينا وشمالا، وهو بحث استقرائي لكل العناصر التي تحتل ذلك الموقع؛ حيث تستغرق ذلك المكان قائمة محدودة من الوحدات اللغوية و لا تسمح لغيرها بالوقوع في ذلك المكان لأنه يخصّ جنسا معيّنا أو صنفا خاصا به، فموضع الأسماء لا يكون للأفعال لوجود علامات خاصة بالأسماء كأداة التعريف أو التنوين، وعرف النحاة العرب الطريقتين في تعيين مواضع أقسام الكلم، وذلك عن طريق التوزيع وملاحظة القرائن يمينا وشمالا، كما عرفوا طريقة الاستبدال في الموضع، ولكن النحاة لم يستعينوا بالشكل فقط، أي بالعلامات اللفظية كما فعل أصحاب المدرسة التوزيعية (الاستغراقية)، وإنّما لجؤوا إلى تحديد المواضع عن طريق "غياب العلامة" أو القرينة، الأمر الذي لم تحفل به كثيرا المدرسة التوزيعية لأنه يدعو إلى التفسير، والتفسير يؤدي إلى المعنى الذي رفضته، ويؤدي إلى الإحالة إلى عنصر معدوم. لذلك لم تهتم بالعلامة بقدر ما اهتمّت بمكان الوحدات اللغوية، لأن العلامة قابلة للظهور والاختفاء. وبقدر ما اهتمت بتكافؤ المواقع لتصنيف الوحدات اللغوية.

وهذا يعني أن كل ما جاء في موضع يتحدد بقرائن قبلية وبعدية معينة، يستغرق الكلمات التي تعود إلى صنفه، كقول النحاة أن كل ماهو مُنونٌ يُعدُّ اسمًا، وقولهم: كل ما دخلته لام التعريف فهو اسم يقول ممدوح عبد الرحمن: « ومع ذلك فإننا نجد أن المبدأ التوزيعي متحقّق في صنيع علماء اللغة العربية القدماء وفي تحديد أقسام الكلام، فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر ألحقت بالأسماء لأنها تحلّ محلّها وتوزّع في المواضع التي تظهر فيها الأسماء.

---

(47) نحلة، أحمد محمود: في المصطلح النحوي، الاسم و الصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية معه ترجمة لبحث غارنرديم (الاسم و الصفة عند النحاة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط3، 1966، ص72.

كما نجد هذا المبدأ متحققا بصورة أخرى عن طريق التوزيع المتلازم بعناصر لغوية معيّنة، وهو ما أجمله ابن مالك في ألفيته... حيث نجد أن النحاة قد لاحظوا نوعًا من التلازم في التوزيع وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء مثل حروف الجر وأدوات النداء، ودخول الألف واللام وهي قرائن لفظية، والإسناد وهو قرينة معنوية لتدل على أن كل ما يقبل ذلك يصح انتماؤه إلى فصلية الأسماء ومثل ذلك أيضًا في الحروف والأفعال وكل هذه قيم توزيعية واضحة.» (48).

ويظهر - من جهة أخرى- استدلال النحاة على أقسام الكلم بالعلامة اللفظية والعلامة العدمية كقرائن قبلية وبعدية وعلى مواضع هذه الأقسام، وخاصة الأصناف،عن طريق الاستقراء. ويعول النحاة في تصنيفهم أقسام الكلم على القرائن السياقية، فنجدهم يصرّحون بالقرائن الشكلية أكثر من العدمية حيث استدل النحاة بهذه العلامات كقرائن شكلية قبلية وبعدية على مواضع الأسماء، ويكثر عند النحاة المتأخرين تعيين الاسم بالعلامات اللفظية كابن مالك وابن هشام ، يقول بن عقيل: « حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف: بالجر، و التنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه، أي الإخبار عنه.» (49).

2.1.2. قسم الأفعـال

عرّف سيبويه "الفعل" بأنه "صيغ" مأخوذة من المصادر، وهو بهذه الصيغ يدل على الزمن الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، وقد مثل لذلك بأمثلة تشير إلى استعماله في سياقات مختلفة يقول: « وأمّا الفعل فأمثلة أخِذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب، وسَمِعَ ومَكثَ وحُمِدَ، ولِما يكون ولم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهَبْ، واقتُلْ، ومُخبرًا: يقتُلُ، ويذهَبُ، ويضربُ، ويقتلُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت » (50).

(48) ممدوح، عبد الرحمن: العربية و الفكر النحوي: دراسة في تكامل العناصر و شمول النظرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص101، 102.

(49) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح بن عقيل على الفيّة بن مالك، و معه كتاب: منحة الجليل، بتحقيق شرح بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، سيدا، بيروت، 1990، ج1، ص25.

(50) سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

ولاحظ أيضا أن الفعل يتعين في مدرج الكلام بقرائن قبله وبعده، وهي علامات لفظية دالة على موضع الفعل كحروف النصب والجزم وقد، والسين، وسوف« وتقول سيفعلُ ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة.» [51].

واستخدم النحاة هذه الحروف كعلامات للاستدلال على أحكام مختلفة في صور كلام "باب الاشتغال"، فاعتبروا أن الاسم المنصوب هو معمول الفعل المضمر، ويفسّره الفعل الظاهر، وأجازوا الرفع إلا مع "الهمزة" كقولنا:" أعبدَ اللهِ ضربتَهُ و أزيدًا مررتَ به، و أعمرًا قتلتَ أخاه، و أعمرًا اشتريتَ له ثوبا، فرفع الاسم الذي يلي الاستفهام جائز، إلا أن النصب هو الذي يختار هاهنا وهو حد الكلام »[52]. ويرجّح سيبويه نصب هذه الأسماء بفعل مضمر بعد"الهمزة"، رغم أنه يجوز دخولها على المبتدأ؛ لأن الحد والأصل – وهو أصل الموضع – الذي يلي حروف الاستفهام أنه "موضع الفعل"ويقول بن يعيش:«...أعبدَ اللهِ ضربتَه...، النصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز »[53]، لأن "عبدَ اللهِ" و"زيدًا" و"عمرًا" «...تقع موقعا هو بالفعل أولى، وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك: أعبدَ اللهِ ضربتَه »[54]. ويقول بن السراج:«...ومن هذا أزيدًا ضربتَه تُريد: أضربتَ زيدًا ضربتَه فاستغنى "بضربته" وأضمر فعل يلي حرف الاستفهام، وكذلك يحسن في كل موضع هو بالفعل أولى، كالأمر والنهي والجزاء تقول: زيدًا اضربه وعمرًا لا يقطعْ اللهُ يدَه، وبكرًا لا تضربْه، وإنْ زيدًا ثَرَهُ تضْرِبُهُ»[55].

(51 سيبويه: الكتاب، ج1، ص14.

(52) نفسه، ج1ص101،102.

(53) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص407.

(54) نفسه، ج1، ص407.

(55) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص252،253.

وتَعيّن موضع الفعل عند هؤلاء النحاة عن طريق أدوات الشرط؛ لأنهم لاحظوا أنها قرينة تطلب أن يليها الفعل ظاهرا أو مضمرا، يقول سيبويه: « واعلم أنه لا ينتصب شيء "بعد"إنْ" ولا يرتفع إلا بفعلٍ، لأنّ "إنْ" من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي "إنْ" المجازاة، وليست من الحروف التي يُبتدأ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماء »[56] و يقول: « واعلم أنّ حروف الجزاء يقبُح أن تتقدّم الأسماء فيما قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا »[57].

واعتمد النحاة هذه الأدوات كعلامات لفظية على مواضع الأفعال في مدرج الكلام، واستدلوا بها على الأحكام المختلفة كما جرى في باب الاشتغال؛ فوجود علامات الشرط و التحضيض مؤذنٌ بوجود فعل مضمر، سواء أكان الاسم منصوبا مثل: إنْ زيدًا...،أم مرفوعا على أنه "فاعل" في: إن امرؤٌ هلك"، وأمّا وجود "الهمزة" فهو يدل على موضع الاسم (مبتدأ) أو موضع الفعل لأنّها تدخل على كليهما، و أما عدم وجود هذه الأدوات فهو دليل على أن الموضع للاسم والفعل معا فيبنى عليهما الكلام؛ حيث استدل النحاة بعدم وجود هذه القرائن على موضع العامل المضمر في قولنا: زيدًا ضربته، وعلى موضع عامل الابتداء في قولنا: زيدٌ ضربتُه، حيث الاستدلال بغياب هذه الأدوات يكون على مواضع في البنية التركيبية المجردة، لأن عدم العلامة علامة، يقول الاستراباذي: « ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة... »[58].

ويمكننا القول أن هؤلاء النحاة – سيبويه ومن جاء بعده– اعتمدوا على القرائن كعلامات لفظية قبلية لتحديد موضع الفعل سواء أكان ظاهرا أم مضمرا، وبالاستقراء التام لكلام العرب عرفوا أن هذه الحروف المختصة بالفعل هي علامات يتعين بعدها الفعل في الأصل، وعليه تلازم موضعه في الظاهر أو في التقدير.

---

(56) سيبويه: الكتاب، ج1ص263.

(57) نفسه، ج3، ص112.

(58) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب،ج1، ص415.

لذلك عندما لا يظهر في السلسلة الكلامية، قدّروا في ذلك الموضع فعلا؛ لأن هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل في الأصل وحدّ الكلام، لذلك كان الموضع عند العلماء الأوائل مكانا مقدرا اعتباريا[59] ، يمكن أن لا يخرج ما يقع فيه (محتواه) إلى اللفظ، وتبقى القرينة السياقية "كعلامة" تكشف لهم عن وجوده المعتبَر في ملكة المتكلم، الذي لا يخرج في كثير من الأحيان إلى الاستعمال وقد لا يخرج أبدا كفعل النداء، يقول سيبويه: « فاعرف فيما ذكرت لكَ أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يحسُنُ إضماره، و فعلٌ مُضمرٌ مُستعمل إظهاره، و فعل مُضمرٌ متروكٌ إظهاره. » [60]

ولم يذكر النحاة المتأخرون من علامات الفعل أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض وحرف النداء كقرائن على موضع الفعل، لأنهم لاحظوا أنها تباشر الأسماء أحيانا، وتلازمها في الظاهر دائما "كياء النداء"، لذلك كان الحكم بالظاهر عندهم ليتعرف المتعلم أقسام الكلم ومواضعها بالحدّ اللفظي (بالعلامات)، ويسهل عليه التمييز بينها، لذلك لا يمكننا أن نخطّئ استدلالهم، الذي حصل عندهم بسبب أنّ ياء النداء يُضمر بعدها الفعل وجوبا لأنها بدلٌ عنه في اللفظ، وجعلوها علامة للأسماء لأنها تباشرها في الظاهر باطّراد، وتدلّ على المخاطب، لأنه لا يمكننا مخاطبة الأفعال، أما قول الشاعر:

ألا يا اسْمَعْ نَعِظْكَ بخطّةٍ * فقُلْتُ: سميعًا فانْطِقِي وأصِيبِي[61].

فيفسّره بن الأنباري بقوله:« ... ياهذا اسمعْ، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه. وإنّما اختصّ هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب، والمأمور مخاطب، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاء بالثاني عنه »[62].

---

(59) بن لعلام، مخلوف: "ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه"،أطروحة دكتوراه، إشراف: سعدي الزبير، جامعة الجزائر، 2004، ص158.

(60) سيبويه: الكتاب، ج1، ص296.

(61) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص103.

(62) نفسه، ج1، ص102،103.

وتقدير المنادى هنا دليلٌ على أنّ "الياء" والفعل لا يجتمعان في الكلام، لذلك يحذف فعل النداء و تنوب عنه "هذه العلامة"(الياء)، وأكثر وقوعها بعد الأسماء، الأمر الذي جعل أغلب النحاة يعتبرونها علامة للاسم، وخاصة بحذف الفعل والفاعل وجوبا، ولأنّ الحذف والذكر يصيب «...أقسام الكلم جميعا على أن يكون الحذف دائمًا مع وجود القرينة الدالة على المحذوف»[63].

ويمكننا أن نستنتج أن هذا الكلام: «...يدلّ على أنّ اقتران علامة من العلامات الدالة على اسميّة الكلمة في اللفظ لا يدلّ دلالة قاطعة على اسميّتها في اللفظ وفي التقدير جميعا، فالاقتران في اللفظ وحده غير كاف في القطع باسميّة الكلمة، لجواز أن يكون قد حذف من الكلام شيء يكون هو المقترن بهذه العلامة، كما كان اقتران حرف النداء في هذه الشواهد..، لأن الكلام على تقدير محذوف البتة»[64].

ولمّا استوت عند النحاة معرفة الأفعال ومواضعها بواسطة هذه العلامات اللفظية القبلية و البعدية، قبُح[65].عندهم أن تدخل على الأسماء، يقول سيبويه: «وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، و كي زيدٌ يأتيك، و أشباه ذلك.» [66]. لأنّ "قد" من العلامات الدالة على موضع الفعل؛ يُقبح أن تدخل على الاسم في" قد زيدًا رأيتُ" فتكون قد وضعت العلامة في غير موضعها: « فالمستقيم من طريق النحو، هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قلت: قد زيدًا رأيتُ، فهو سالمٌ من اللحن، فكان مستقيما من هذه الجهة وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه، فهو قبيح من هذه الجهة»[67].

---

(63) تمام، حسان:اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، مصر، ط3، 1998، ص218.

(64) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص104.

(65)Hadj salah, Abed ElRahman:"Linguistique Arabe et Linguistique Générale", p142.

(66) سيبويه: الكتاب، ج1، ص26.

(67) الشنتمري، الأعلم: النكت في تفسير كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، المغرب، 1999،ج1، ص198.

كما أنّ الأفعال تتحدد وتتعين مواضعها، بعدم دخول علامات الأسم عليها، يقول ابن السراج: «...،ألا ترى أنّ الألف واللام لا يدخلان على الفعل، وكذلك الأفعال لا تُضاف إلى شيء»[68]. فيمتاز الفعل عن الاسم، بعدم وجود علامات الاسم فيه، وهذه قرينة عدميّة دالة على الفعل، ولو أنها علامة عدميّة لا يتعيّن موضعها في سياق الكلام، فإنها تدل على مواضع الأفعال عند الاستدلال بعدم وجود علامات الاسم اللفظية في الفعل.

3.1.2. قسم الحروف

وإذا كان النحاة قد حددوا للاسم والفعل علامات لفظية يُعرف بها كل واحدٍ منهما ويمتاز، فإن الحرف عُرف عندهم بأنّه لا يقبل علامات الأسماء والأفعال يقول الزجاجي: « وقال بعض النحويين: الحرف ماخلا من دليل الاسم والفعل »[69]. وقال أيضا: « وقال بعضهم: الحرف ماخلا من دليل الاسم والفعل، فلم يصغ فيه شيء ممّا صاغ فيهما.»[70]؛ لأن النحاة لاحظوا أنه لا يقبل الإسناد ولا الإعراب، ولا يحمل شيئا من علامات الفعل أو الاسم الخاصة بهما، يقول ابن مالك عن الحرف :

وسِواهما الحرف كهَل وفي لَم * فِعلٌ مضارعٌ يلي لم لِيَشَمْ .

ويشرح الأشموني كلامه بأنّ: « علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال »[71]، ويقول الصبّان أنّ في هذا القول: « إشارة إلى أنّ علامة الحرف مجرّد عدم قبول علاماتهما »[72].

---

(69) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص54.

(70) نفسه، ص55.

(71) الصبّان، محمد بن علي: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك و معه شرح الشواهد للعينيّ، دار الفكر، بيروت،ج1، ص72.

(72) نفسه،ج1، ص71.

فهو لا يحتاج إلى العلامة اللفظية لأنه تميّز عن الاسم والفعل، بعدم العلامة وعدم العلامة علامة في حدّ ذاتها، والحقيقة أنّ الحرف لا يقبل علامات الإسم والفعل، لأنه يكون أحيانا العلامة في حدّ ذاته على الأسماء والأفعال مثل: قدْ، وبلْ، وهلْ، فلا يمكن أن يكون الحرف علامة على نفسه وعلى الفعل والاسم في نفس الموضع، لذلك امتنع-أحيانا دخول حرف على حرف آخر، فلا نقول: أقَدْ جَاءَ أخُوكَ، بدخول همزة الاستفهام على "قد"، وبهذا يتبين أنّ «...حدّ الحرف وتمْييزَه عن الاسم والفعل في أنّ هذين يقبلان تعلّق العلامة أو الدليل بهما، ولا يقبل الحرف ذلك، لأنه هو العلامة التي تعلّقُ بالاسم والفعل، ولا يمكن أن يكون الشيء علامة غيره وعلامة على نفسه في آن واحد »[73].

ويتحدّد الحرف عند النحاة بالعلامة العدمية، لأنّ خلوّه من علامات لفظية تخصّه لوحدِه كما وُجدت للأسماء والأفعال، أصبح دليلا عند النحاة على وجوده كقسم ثالث للكلم، فلم يبق للحرف سوى وظيفته التي يُعرَف بها داخل التركيب بضمّه إلى الاسم والفعل، ويرى بدراوي زهران أنّ الجرجاني عرّف الحرف وفقا لما يُعرَف "بالطريقة السالبة": «ومعناه: إذا وُجدت وحدة لغوية سُلبت خصائص الاسم وصفاته اللغوية- وكذلك خصائص الفعل وصفاته السابقة فتلك هي التي نعنيها بالحرف »[74]. و على هذا يتبيّن أنّ العلامة تصبح دليلا عند عدم وجودها، كما كانت دليلا عند وجودها، يقول نهاد الموسى: « وعلى هذا النحو يتعين الاسم والفعل كلٌّ منهما بدليل، ويتعيّن الحرف بأنه ماخلا من دليل الاسم والفعل. »[75]

---

(73) قريره، توفيق: المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب، دار محمد علي، تونس، ط1، 2003، ص135.

(74) البدراوي، زهران: عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية و نحوها، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1936، ص148.

(75) الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص42.

وهي الكيفية التي استدلّ بها النحاة على حد الحرف بعدم وجود علامات الاسم والفعل، يقول السيوطي:« يجوز لنا التعليل بالأمور العدمية »[76] و يَضرب لهذه القاعدة في الأصول مثالا يثبت هذا الدليل بقوله:« يجوز التعليل بالأمور العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب وباختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك »[77]. وذلك كقول الاستراباذي:« إنّ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عُريُّهُ عن سبب الإعراب، فعُريُّه عن سبب الإعراب سبب البناء، كما قيل: عدم العلة: علة العدم »[78].

و معناه أن الضمير حصل له التمييز بعدم وجود علامة الإعراب فيه ووجودها في بقية الأسماء المعربة وهو دليل بنائه، وباختلاف بنائه لأنه لا يقوم على صيغة الأسماء، فعدم الإعراب وعدم الصيغة علة تمييز الضمائر عن سائر الأسماء كما هي علامته. فيفهم من هذا الحديث أنه يجوز الاستدلال بالعلامات العدمية، كما جاز الاستدلال بالعلامات اللفظية، و هو الأمر الذي نجده في حد الحرف؛ لأنه مادام الحرف يخلو من علامات لفظية تميزه فيصح أن نستدل بالعلامة العدمية على أنه قسم ثالث للكلم، لأنه لا يقبل علامات الاسم والفعل، ولا يقبل علامات الإعراب، ولا يقبل الإسناد، ولا يدل على معنى في ذاته، ومادام أنه يفتقد المعنى في ذاته فإن دلالته عدمية، وعليه فالحرف «...بحكم انعدام معناه الذاتي، علامة على غيره، و لا يمكن أن تكون العلامة بما هي واسم لشيء خارج عنها محتاجة بدورها إلى علامة تسبقُها »[79].

---

(76) السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، محمد علي بيطون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص114.

(77) نفسه، ص114.

(78) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، ج4، ص88.

(79) قريره، توفيق: المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب، ص135.

توصلنا مما تقدم أنّ النحاة يستخدمون الدليل العدمي، وإن لم يصرحوا في معظم أقوالهم عن العلامة العدمية، التي تفهم من نصوصهم؛ لأنهم عندما يحددون موضع الاسم ويذكرون علاماته يفهم أن هذا الموضع خاص بالاسم، لا يمكن للفعل أن يحل فيه ولا لعلاماته أن تدخله ، وعندما يذكر الفعل فذلك الموضع خاص به لوجود علامات تدل عليه، فيفهم عدم دخول علامات الاسم على موضع الفعل. فهذه العلامة العدمية هي استبعاد لعلامة الفعل عند وجود الاسم في موضعه، واستبعاد لعلامة الاسم عند وجود الفعل في موضعه الأصلي ظاهرًا أو تقديرًا. أمّا الحرف فيتميز بعدم وجود علامات لفظية خاصة به، وبانعدام دخول علامات الأسماء والأفعال عليه، فجعلت له العلامة العدمية: «لأنّ ترك العلامة يقوم مقام العلامة»[80]. و هذا استدلال قويم، ومنهج دقيق عند النحاة، لأنه إذا غابت الأدلة اللفظية استعانوا بما يقابلها وهي الأدلة العدمية وعُرفت عندهم أقسام الكلم ومواضعها في مدرج الكلام.

2.2 الاستدلال بالعلامات على أصناف جنس الكلم:

تبيّن ممّا سبق أنّ مقياس العلامات عند النحّاة كان أقوى و أظهر من مقاييس أخرى في حدّ أقسام الكلم، و مع ذلك لم يعتمدوا العلامات الظاهرة و حسب، و إنّما استخدموا العلامة العدميّة بمقابلتها للعلامات اللفظيّة لتبيُّن أقسام الكلم و أصنافه، إذ لم يقف مفهوم هذه الثنائية بالنسبة لهم كقرائن لتحديد الاسم و الفعل وإنّما أصبحت عندهم دليلا مجردا يحتكموا إليه كلما أحوجهم التعليل لذلك وهو ما رأيناه مع "دليل الحرف العدمي"، ويظهر حسن استغلال هذه الثنائية عند النحاة في الحكم على أصناف الأفعال و الأسماء. كما مكّنتهم هذه العلامات في كثير من الأحيان من الحُكم على أجناس مختلفة من الكلم بضمّها إلى الأفعال أو إلى الأسماء، جاز ذلك، لأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعرّفها معنوياً لا لفظيًا، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة»[81].

---

(80) السّيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج1، ص168.

(81) ابن جني: الخصائص، ج3، ص240.

1.2.2 الإستدلال بالعلامتين على صنف الإسم:

نعرف بأنّ التنوين قرينة بعديّة تلحق آخر الأسماء، ولا تدخل على الفعل والحرف، وبهذا تدلنا هذه العلامة اللفظيّة على موضع الاسم في السياق. و أمّا وجود التنوين في آخر الأسماء فعلامة على أنها نكرة في الأغلب، يقول ابن جني: «التنوين دليل التنكير ...فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك، فما بالهم نوّنوا الأعلام كزيدٍ وبكرٍ؟ قيل فتنوين "زيدٍ" و"بكرٍ" هو تنوين تمكن وليس تنوين تنكير، لأنها أسماء علم والأعلام معارف والتنوين عندما يكون للتنكير يصبح علامة لفظية على الأسماء النكرة، ولكن النكرة قد تقع موقع الأسماء المعرفة فتأخذ حكم ذلك الموضع؛

والدليل عند الخليل وسيبويه أن النكرة المقصودة في النداء تأخذ أحكام المعرفة، هو أن موضعها يصحّ للعلم والإشارة والاسم المعرَّف بالألف واللام؛ فهو واقع في موضع المعرفة؛ لذلك يستغني هذا المنادى عن علامة التعريف، حتى وإن كان يصلح لدخولها: كقولنا: يا رجُلُ؛ لأنه بمنزلة الأسماء المعرفة، أو بمنزلة المعرف بالعلامة. والدليل على ذلك هو الاستبدال في الموضع؛ حيث: « يتخذ نحّاة العربية - وبخاصة المتقدمون منهم- من وضع عنصر لغوي موضع آخر في سياق محدّد وسيلة منهجية للوصول إلى حكم بتعريفها وتنكيرها،... متخذين من صحة الاستبدال دليلا على صحة الاستعمال.»[82]. و منه دليلا على صحة الأحكام عندهم؛ لذلك لم يجز النحاة اقتران ياء النداء بالاسم المعرفة، يقول ابن الأنباري: «...لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف، و "يا" تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان...»[83].

(82) نحلة، أحمد محمود: التعريف و التنكير بين الدلالة و الشكل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص177.

(83) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص337.

و توصل النحاة إلى أنّ التنوين لا يدخل على الاسم المعرفة بوجود علامة التعريف فيه؛ فبوجود أداة التعريف لابد من خروج التنوين، يقول ابن السراج:« أنّ التنوين لا يجتمع مع الألف اللام والإضافة...»[84] ، لأنّ العلامات تتعاقب وجودًا وعدمًا على صنف الاسم المعرفة والنكرة، ومنها أيضا أنّ التنوين لا يدخل المضاف؛ لأنّ الإضافة من علامات التعريف في الأسماء، ومن العلامات الدالة على اسميّتها، يقول سيبويه:« لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين.»[85]

فالتنوين هو علامة على التنكير وعلامة أيضا على عدم وجود علامات التعريف في الاسم ومعناه أن دخول علامات التعريف يدل على خروج علامات التنكير؛ والعكس صحيح؛ فوجود علامات التنكير علامة على عدم وجود علامات التعريف في حدّ الاسم، و هذا ما يسميه النحاة "التعاقب"، وهو هنا تعاقب العلامات المحددة لصنف الكلمة وقسمها وموضعه، والذي يحكمه "عدم اجتماع المتنافيين" و" عدم اجتماع المتناسبين والدليل ما قاله السيوطي:« قد يتعلق الحُكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما و تارة يمتنع،...و"أل" و التصغير من خواص الاسم يجوز اجتماعها، و "قد" و الفاء من خواص الأفعال و يجوز اجتماعها؛ و الثاني "كاللام"، من خواص الأسماء. و كذا "الإضافة" و لا يجوز الجمع بينهما، وكذا التنوين مع "الإضافة" خاصتان ولا يجتمعان، و"السين"، و "سوف" من أداة الاستقبال ولا يجتمعان، "والتاء" و"السين" خاصتان ولا يجتمعان.»[86].

ويستخدم سيبويه تعاقب العلامة اللفظية والعدمية على موضع القرينة المحددة للاسم المعرفة والنكرة للاستدلال على أصناف الاسم، كأسماء الكُنى في قول العرب: "ابن لبون"و"ابن مخاض" ويرى أنها"نكرة" في الأصل رغم أنه قد يفهم من ظاهرها أنها معرفة، وعرف أنها نكرة لجواز دخول أداة التعريف عليها، وخروجها منها يردها إلى أصلها وهو أنها نكرة،

---

(84) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص79.
(85) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص14.
(86) السّيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص22.

يقول: « وأمّا ابنُ لبونٍ وابنُ مخاضٍ فنكرة، لأنها تدخلها الألف واللام. وكذلك ابنُ ماءٍ. قال جرير فيما دخل فيه الألف واللام:

وابنُ اللبون إذا ما لُزَّ في قرنٍ * لم يَستطعْ صَوْلَةَ البُزلِ القَنَاعِيس »[87]

ثم يقول : « فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة »[88]. و واضحٌ عنده أن الموضع الذي يقبل دخول العلامة، هو موضع النكرة، لأنّ الأعلام- وهي معارف- لا تقبل علامة التعريف وإن دخلتها فهي غير مؤثرة كقولنا "العبّاس"، والحدّ عند النحاة أنّ الكُنى والأعلام أسماء معرفة، يقول سيبويه: « يقول في الحد ونظير ذلك هذا قيس قفة آخرُ منطلقٌ. وقيسُ قفةٍ لقبٌ، والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو: زيدٌ و عمرٌو »[89].

فالدليل على أنّ هذه الكُنى نكرة في هذا الشاهد؛ هو دخول الألف واللام عليها ووجودها علامة أفادت التعريف في هذه الأسماء، رغم أنّ الكُنى معارف في الأصل لأنها تأخذ حكم المعارف لتنزلها منزلة أسماء العلم؛ ولأنّ الشاعر قصد ذاتا بعينها أدخل علامة التعريف على " ابن Ø لبونٍ "، لتصبح معرفة في بيته بإضافة العلامة اللفظية (ابن اللبون)، وعليه جاء في هذا الموضع معرفة لقبولها دخول الألف واللام وليس لأنها بمنزله الأعلام.

فتبيّن للنحاة بتقابل مواضع العلامة العدميّة واللفظيّة كقرائن تدلّ على أصناف الكلم من أسماء و أفعال، وقويت عندهم معرفة هذه المواضع من خلال الاستقراء؛ معتمدين في ذلك على مقياس دخول العلامة و خروجها، فالاسم الذي يقبل دخول الألف و اللام و تؤثر فيه التعريف هو اسم نكرة في الأصل، لأنه بالمقابل يقبل خروج هذه العلامة اللفظيّة، يقول ابن الأنباري: « فإن قيل فبأيّ شيء تعتبرُ النكرة من المعرفة؟ قيل شيئين: أحدهما: دخل الألف و اللام،نحو: الفرس و الغلام،و دخول:رُبّ عليها نحو: رُبَّ فرسٍ وغلامٍ،و ما أشبه ذلك »[90]

(87) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص97.

(88) سيبويه: الكتاب، ج2، ص99.

(89) نفسه،ج2، ص97.

(90) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قراره، دار الجيل، بيروت، د/ط، د/ت، ص298.

واتّخذوا هذا المبدأ كمقياس للحكم على أصناف الكلم و أقسامها، بالاستعانة بعلامات و قرائن أخرى في سياق الكلام؛ ويقصد بالأدوات التي لا تليها إلا النكرة: "رُبّ" و "كم" و"لا النافية للجنس"، يقول سيبويه: «"فلا" تعمل إلا في نكرة كما أنّ رُبّ لا تعمل إلا في نكرة، و كما أنّ "كم" لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة»[91]، و هذا يدلّ على أنّ هذه الأدوات قرائن لفظيّة لا تدخل إلا على موضع النكرة، فيكون اسمًا نكرة علامته عدميّة كقولنا: Ø رجلٌ، أو اسمًا في حُكم النكرة تقديرًا إذا كان ظاهره يدلّ على أنّه معرفة، لذلك اعتبر الاستراباذي هذه الأعلام: زيدٌ و "فرعون" نكرات لأنها جاءت بعد "رُبّ" و "كلّ"، يقول : « وقد يُنكرُ العَلَم قليلا فإمّا أن يُستعمل بعدُ على التنكير نحو: رُبَّ زيدٍ لقَيْتُهُ ، و قولك لكلّ فرعون مُوسى؛ لأنّ رُبّ، و كلّ من خواص النكرات.» [92]

ومعنى هذا الكلام أنّ هناك موضعا مجرّدا للعلامة العدميّة لا يظهر في مدرج الكلام، و لكنه مقدّر عند النحاة؛ تُمثّل في تصوّرهم بعد استقرائهم لمواضع النكرة في الكلام ، وهذا يدلّ على أنّ"رُبّ" لم تباشر موضع الاسم المعرفة كما يبدو في الظاهر، و إنّما هناك موضع يليها و هو موضع العلامة العدمية- في التقدير؛ و هذا هو معنى كلام النحّاة: "رُبّ لا تليها إلا النكرة"، وهو الأمر الذي جعلهم يعتبرون" المعارف" التي تلي "رُبّ"و"لا" و "كم" نكرات؛ لأنّهم حملوها قياسًا على موضع النكرة الأصلي، و استعانوا في ذلك بالقرائن الظاهرة و نعني بها الأدوات المذكورة. يقول السيوطي:« أن تقول رُبّه فتضمُر قبل الذكر على شريطة التفسير، وإنّما دخلت على الضمير، و هي لا تدخل على المعارف من قبل أنّه لا يرجع إلى مذكور فأشبه النكرة» [93] ، فالملاحظ أنّه: «...إذا جاء اللفظ مخالفا للموضع بحث النحّاة عن العلة أي عن العارض الذي أخرجه عن أصله ووجهه»[94].

---

(91) سيبويه: الكتاب، ج2، ص274.

(92) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، ج5، ص206.

(93) السّيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، ج2، ص90 .

(94) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص12.

2.2.2. الإستدلال بالعلامتين على صنف الفعل:

وتُعرف أصناف الأفعال عند النحاة باستخدام العلامة العدمية و اللفظية، كقرائن على الفعل الماضي والمضارع والأمر، ومعناه تحديد صنف الأفعال و هي متصرّفة في الزمن، ومع الضمائر وفي أحوال إعرابها عندما تكون في المضارع. والعلامات كقرائن دالة على أصناف الفعل، تتحدّد مواضعها في مدرج الكلام بالتقابل؛ حيث يظهر موضع العلامة العدمية خاليا من العلامات اللفظية الدالة على الأفعال في الماضي و المضارع والأمر، يقول الدكتور الحاج صالح أنّ الفعل: « يأخذ محلّه في الزمن عن طريق علامات عارضة (غير ثابتة) وهي حصريًا علامات فعليّة. »[95] وتـجرّد صيغة (فعل) من العلامات علامة أيضا على انقطاع الحدث وعليه أورد قوله: «أمّا في مستوى اللفظة فإذا نظرنا إلى كلمة (كتب) فالذي يدل على الزمن الماضي فيها ليس هو فعل وحده، بل هذه الصيغة{ø/ فعل}أي عدم دخول عنصر يدل على الزمن الماضي فيها مع صيغة فعَلَ(التي تدلّ وحدها على انقطاع الحدث بقطع النظر عن الزمان) »[96]. فالفعل الماضي يُعرف بخلوّه من الزيادات التي تدخل أوّل الفعل المضارع و الأمر، وهي حروف المضارعة (أنَيْتُ)، و همزة الأمر، و يمكننا تمثيلها كالآتي:

الاستدلال بالعلامتين العدمية و اللفظية على أصناف الفعل:

	موضع العلامة	الفعل	
الماضي ←	ø	دَخَلَ	← علامة عدمية
المضارع ←	يـ	ـدخلُ	← علامات لفظية
الأمر ←	أ	دخلْ	← علامات لفظية

(95)Hadj Salah, Abed ElRahman: "Linguistique Arabe et Linguistique Générale", p134.

(96) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص90.

والعلامة اللفظية في الظاهر فارقة بين أزمنة الأفعال، ذلك أنّ الأفعال تُبنى على صيغتها، و إنّما هذا تمثيل لا يصحّ أن يُفهم به أن الأفعال في العربية ذات طبيعة تقطيعية، فالمضارع يُبنى على (يفعل) و الأمر يُبنى على (افعل)، و بالتالي فإنّ هذه الزيادات تدخل على صيغة الماضي التي تخلو من هذه العلامات اللفظيّة (Ø فعل)، و بزيادةٍ في أوّله يمتاز عنه المضارع و الأمر من حيث الزمن والحدث، حيث يصاغ الأمر من الفعل المضارع بعد أن تحذف حروف المضارعة. وبالتقابل يمكن أن نثبت أنّ العلامات الدالة على موضع الفعل، تدلّ على أصنافِه أيضًا، و ذلك بتقابل العلامة العدميّة مع العلامة اللفظية، فالمضارع يمتاز بعلاماته التي تخصُّه، والماضي يمتاز بعلاماته أيضا، وقد يختصّ فعل الأمر بعلامات قبلية وبعدية، فالمضارع يمتاز بدخول حروف النصب والجزم عليه، ولا يحصل ذلك للماضي يقول ابن عقيل أنّ ابن مالك: «...بيّن أنّ الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر، فجعل علامة المضارع صحّة دخول"لم" عليه، كقولك في يَشَمُ: لم يَشَمْ، وفي يضربُ:" لم يضربْ" »[97]

كما يمتاز الماضي عن المضارع والأمر بوجود علامة التاء، وهي تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة:« وكلٌ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ»[98]. كقولنا:"أكرمتُ" و"أكرَمَتْ"، ونقول في المضارع: (أكْرِمُ Ø)، و(تُكْرِمُ Ø)، بدون علامة تأنيث. هذه العلامات تميّز كلّ صنف من الأفعال عن الآخر، بوجود علامات لفظية خاصة بفعل ما وعدمها في فعل آخر، كما تُميز لنا العلامة العدميّة واللفظية بين ما يلحق بالأفعال من ضمائر وما يمتنع عنه ذلك، كما يتبيّن فيما يلي:

(97) ابن عقيل: شرح بن عقيل على ألفيّة بن مالك، ج1، ص29.

(98) نفسه، ج1، ص29.

الاستدلال بالعلامتين العدمية و اللفظية على تصاريف الفعل الماضي:

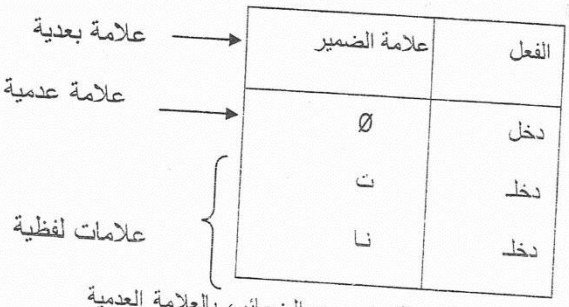

الفعل	علامة الضمير
دخل	Ø
دخلـ	ت
دخلـ	نـا

فتُعرف أصناف الأفعال في تصرفها في الزمن، ومع الضمائر، بالعلامة العدمية للضمير الغائب بمقابلته للضمائر الظاهرة. كما يتبين استخدام هذه الثنائية في أحوال الفعل عندما يأتي معربا؛ ولأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، جاء الفعل المضارع معربا لوقوعه موقع الاسم، فاختلف الإعراب في آخره، كما اختلف في آخر الاسم؛ والأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون ويُنصب ويجزم بحذفها يقول الاستراباذي: « الأمثلة الخمسة، يرتفع بالنون وينتصب وينجزمُ بحذفها »[99] ويمكننا تمثيل ذلك على النحو التالي:

الاستدلال بالعلامتين العدمية و اللفظية على أحوال إعراب المضارع:

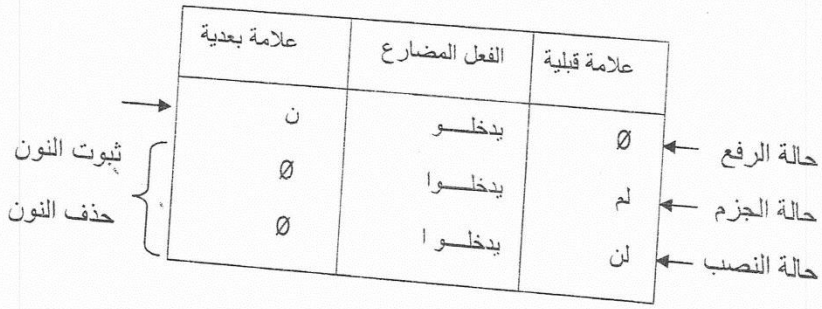

علامة بعدية	الفعل المضارع	علامة قبلية
ن	يدخلـــو	Ø
Ø	يدخلـــوا	لم
Ø	يدخلـــو ا	لن

فالعلامة العدمية في الفعل المضارع هنا هي: حذف النون في حالة النصب والجزم في الأفعال الخمسة، ولأنها تقابل العلامة اللفظية في حالة الرفع، عرفنا موضعها، وعدم وجود العلامة دليل على حالة الإعراب في النصب والجزم، وهي علامة بعدية لا تحصل إلا بدخول النواصب والجوازم على الفعل المضارع، وبخروج النواصب والجوازم تثبت علامة الرفع في آخره، وهكذا تتعاقب هذه العلامات على موضع الفعل المضارع فتحدّه يمينا وشمالا، يقول ابن عقيل: « فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، و تنصب وتجزم بحذفها، نحو"الزيدان لم يقوما، ولم يخرجا" فعلامة النصب والجزم سقوط النون من"يقوما، ويخرجا" ومنه قوله تعالى:" فإنْ لمْ تَفعَلُوا و لنْ تَفْعَلُوا فَاتّقُوا النّارَ"...»[100]. وعليه جاء قول الدكتور الحاج صالح: « أما ترك العلامة فكل ما يدلّ على معنى بعدم ثبوته في اللفظ ومقابلته لثبوت غيره،...، وكحذف نون الرفع مقابل ثبوتها.»[101]. واستعان النحاة بالعلامات الخاصة بالأفعال، للحكم على أصناف ملتبسة أو جرى حول صنفها خلاف، بأنها أفعال لمجرّد وقوعها في موضع الأفعال، و استدلالا بوجود علامات الفعل فيها، و منهم من رأى أنّ "ليس" فعل لأنها تلحقها علامات الفعل، فتتصل بالضمائر و تاء التأنيث، يقول المبرد: « أمّا الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لستُ منطلقا و لستُ و لستما و لستم و لستنّ، و ليست أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربُوا و ضربَا و ضربَتْ»[102]. وأسماء الأفعال هي الأخرى منها ما يأخذ علامة الاسم، كقولنا: صهٍ و"مهٍ"، و يرى النحاة أنّه تنوين دال على عموم الحديث الذي يسكت عنه المخاطب، لذلك اعتبر نفرٌ من النحاة أن وجود التنوين في "صهٍ" دليل على اسميّتها، و هو ما ذكره بن هشام في قوله: « و منها: أنّ ما نُوّنَ منها نكرة، و ما لم يُنَوَّن معرفة، فإذا قلت "صهٍ" فمعناه "اسكتْ" سكوتًا، وإذا قلت: "صهْ" فمعناه اسكتْ السّكوتَ المُعيّن.»[103]

(100) ابن عقيل: شرح بن عقيل على ألفيّة بن مالك، ج1، ص79.

(101) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث و دراسات في علوم اللسان، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص191.

(102) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، ج4، ص378، 379.

(103) ابن هشام، الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عمر الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ط، د/ت، ص435.

كما استدلّ ابن هشام بعدم وجود العلامة على فعليّة "أسماء فعلٍ" أخرى؛ ذلك أنها لا تُضاف، ولا تقبل الإعراب، كقولنا: "رُوَيْدَ زيدًا"، التي لا تقبل علامات الاسم، لذلك هي في قسم الأفعال .

و يرى سيبويه أنّ "صهٍ" و "مهٍ" أسماء تدلّ على أفعال في معناها و هو الدلالة على الأمر، لذلك يُحذف منها فاعلها كما حُذف فاعل فعل الأمر، يقول: « واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، و ذلك أنها أسماء، و ليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى و فيما يستقبل و في يومك، و لكنّ المأمور و المنهيّ مضمران في النيّة. و إنّما كان أصل هذا في الأمر و النهي و كان أوْلى به، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلا أغلب عليه ».[104].

ونخلص ممّا تقدّم أنّ للعلامة العدميّة و اللفظيّة مواضع في مدرج الكلام، و هي قرائن تدلّ على قسم الكلمة و صنفه و موضعه، و أحيانا لا تتعيّن مواضع هذه الثنائيّة بالتقابل البسيط -الذي نعرفه- في مدرج الكلام، و إنّما تكون مواضعها مجرّدة و مقدّرة في ذهن متكلم هذه اللغة، و يحاول النحاة تعليل كلامه بمُراعاة تلك المواضع الاعتبارية لعلامات الأفعال و الأسماء، كما أنّ هذه العلامات تدخل مع الاسم والفعل في بنية أعلى من مستوى الكلمة يمثله الحد أو المثال في مستوى اللفظة؛ و:« اللفظة هي عبارة عن تركيب أحد أنواع الكلم مع ما يدل عليه من علامات ومخصّصات تلازمه دائماً »[105]. فالاسم مع ما يأتي قبله وبعده بمنزلة واحدة، حيث يكون الاسم المتمكن والمتصرّف في الأصل مجرّدا من الزيادات واللوازم، و بالتالي خاليا من كل علامة ودخول العلامات اللفظية على مواضعه القبلية و البعدية تحكمه علاقات البناء و الوصل، و هذا يسمى حد اللفظة الاسمية، أما حدّ اللفظة الفعلية فيمثله الفعل مع ما يدخل عليه من علامات و ضمائر يمينا و شمالا حيث يصبح الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة، وهذا الحدّ يخصّ الفعل الماضي و المضارع و فعل الأمر.

---

(104) سيبويه: الكتاب، ج1، ص242.

(105) الإبراهيمي، خولة طالب: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص97.

و يمثل في كل منها الفعلُ المجرّدُ من الزوائد النواة الأصلية التي تتفرع عنها اللفظة بإضافة المخصصات و العلامات اللفظية، وحتى ما كان من هذه الزوائد بمنزلة الكلم فهو جزء من حدّ اللفظة، أمّا ما يحكم تعاقبها على المواضع التي تحدّ هذه النواة فهو قابلية التصرف، واختصاص العلامات، وعدم دخول المتناسبين كالجمع بين الألف واللام والإضافة، وعدم دخول المتضادين كالجمع بين علامة التعريف والتنوين، أمّا الإطالة في هذه اللفظة فيحكمها واقع الخطاب.

3.2. الاستدلال بالعلامتين العدمية واللفظية على الأصل و الفرع:

ترتبط العلامة العدميّة و العلامة اللفظيّة بثنائية أخرى في الفكر النحوي العربي، وهي ثنائية الأصل والفرع، التي تجري وفق آلية منطقية مجرّدة تعرف بالقياس. لذلك يرى النحاة أن كلّ ما خرج عن أصله لا بد أن يُردّ إليه، و اعتبروا أنّ ما يخرج من الأصل هو فرع منه؛ و معنى ذلك أنّ الفرع هو الذي يحصل فيه التغيير فيتفرع عن الأصل عن طريق تحويل ما، و الأصل يبقى ثابتا لتردّ إليه كل الفروع التي تخرج منه، و ذلك يتم عن طريق التقدير لذلك يوضح الأستاذ الحاج صالح الفرق بين الأصل و الفرع ، يقول:« و الأصل عند العرب هو ما يُبنى عليه و لم يُبن على غيره و هو أيضا ما يستقلّ بنفسه -أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده- و لا يحتاج إلى علامة ليمتاز عن فروعه (فله العلامة العدميّة Marque zéro على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة) والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل »[106].

فالمُلاحظ أنّ النحاة اتّخذوا من العلامة مقياسًا لمعرفة الأصول و الفروع، فالفرع يُبنى على الأصل بزيادة؛ تكون هذه الزيادة علامة على أنه فرع، أما الأصل فعلامته هي ترك هذه العلامة الظاهرة، ففي مستوى الكلم عندما لاحظ النحاة «...أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها و إسنادها إلى الضمائر و تثنيتها و جمعها و تصغيرها اقترحوا لها أصلا يخضع للتغير و التأثير بحسب قواعد معينة »[107].

---

(106) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص194.

(107) تمام، حسان: الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، مصر، 2000، ص108،107.

هذه القواعد المضبوطة هي عبارة عن قواعد تحويليّة تفسّر في كثير من الأحيان العلاقة بين الأصل و الفرع، فقد يخرج الفرع إلى الاستعمال بزيادة علامة لفظية في الأصل، و يسمى ذلك: التحويل بالزيادة ومعنى هذا أن هناك علامة تميز الأصل عن الفرع ؛ تكون علامة لفظية في الفرع بمقابلته للأصل الذي يخلو من هذه العلامة اللفظيّة لذلك تعطى له العلامة العدميّة .

يقول سيبويه: « واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، و هي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أوّلٌ، ثم يدخل عليها ما تُعرف به. فمن ثمّ أكثر الكلام ينصَرفُ في النكرة و اعلم أنّ الواحد أشدّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأول، و من ثمّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد و مفاتيح. و اعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأنّ المذكر أوّل، و هو أشدّ تمكنا، و إنّما يخرج التأنيث من التذكير... » (108).

فالنكرة أخفّ من المعرفة من حيث العلامة، لأن النكرة أصل للمعرفة، فالنكرة لا تحتاج إلى العلامة اللفظية التي توجد في فرعه، والأصل يتقوّمُ بنفسه لأنه أوّلٌ و فروعه ثوان عليه، و هذه هي الفكرة الأساسية التي انطوى عليها حديث سيبويه « فالنكرة عنده أصلٌ و المعرفة فرع عنها ذلك لأنّ النكرة أوّلٌ ثم يدخل عليها ما تُعرف به، أي أنّ الأصل ما لم تلحقه علامة- وهي هنا لام التعريف- فالأصل لا يحتاج إلى علامة فله العلامة العدمية - أي الخلوّ من العلامة اللفظية- أمّا الفرع فيُبنى على الأصل بزيادة علامة تدخل عليه، وبذلك يصبح الفرع مُتولدًا عن الأصل بزيادة علامة، و قد يخرج الفرع من الأصل بتغيير آخر غير الزيادة كالحذف و التقديم و التأخير و الاستبدال في الموضع و الإبدال والإعلال و الإدغام و القلب المكاني... » (109).

---

(108) سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

(109) بن لعلام، مخلوف: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، ص52.

والأمر الذي يؤكّد أنّ الفروع هي التي تحتاج إلى علامة لفظية، و الأصول لا تحتاجها قول السيوطي:« بدليل أنك تقول في المذكر: قائمٌ. و إذا أردت التأنيث قلت: قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث و لم تأت للمذكر بعلامة. و تقول: رأيتُ رجلاً فلا يحتاج إلى العلامة، و إن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيتُ الرجلَ، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف و لم تدخلها في التنكير، و إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدل بها على استقباله، و ذلك يدلّ على أنّ أصله موضوع للحال، و لو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة »[110].

وعرف النحاة التغيير الذي جرى على الأصل بزيادة لفظية عن طريق مبدإ عام و هو المقابلة بين الأصول و الفروع و اكتشاف التغيرات الحاصلة في الأصول و علاقتها بفروعها، و لا ينبغي أن يفهم من هذا التقابل، التقابل البسيط بين هذه العناصر، و إنما بحث النحاة عن العلاقات الجامعة بينها و هي في أساسها علاقات تفريعيّة. فاتخذوا العلامة مقياسًا لوضع حدود فاصلة بين ما هو أصل و ما هو فرع، ويرى نهاد الموسى أنّ مبدأ المعلّم و غير المعلّم من الأصول المنسجمة و الدقيقة التي سلكها النحاة في تنظيم الأبواب النحوية، و ذلك على حدّ قوله :« و من أمثلة هذه الأصول مبدأ ذي العلامة وغير ذي العلامة في تصنيفات الأبواب اللغوية، كأقسام الكلام، والإفراد والتثنية و الجمع، و التذكير و التأنيث، و حالات الإعراب، و أزمنة الفعل، و هو مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعلّم، كالمفرد - ولد، و عنصر مُعلّم، كالمثنى ولدان ».[111]

وعليه تعارف النحاة على أن النكرة في الأسماء أصل و المعرفة فرع عليها، و ممّن تجلت له حقيقة هذه العلاقة هو سيبويه - رحمه الله- عندما قال:« و اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تعرّف به »[112].

---

(110) السّيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، ج2، ص282.

(111) الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، ص40،41 .

(112) سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

و النكرة أخف في كلام العرب من المعرفة لأن المعرفة تتفرع عن النكرة بزيادة علامة التعريف، و لو فرضنا أنها الألف واللام لقلنا: (Ø رجلٌ) - الرجلُ. فتحتاج المعرفة إلى العلامة اللفظيّة .لأنها فرعٌ، و النكرة لا تحتاجها لأنها أصل يقول السيوطي: « الأصل في الأسماء التنكير و التعريف فرع عن التنكير، و قال ابن يعيش: أصل الأسماء أن تكون نكرات و لذلك كانت المعرفة ذات علامة و افتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل »[113]. و الدليل على أنّ النكرة علامتها عدمية، هو خروج علامة التعريف عند إرادة حذفها، يقول ابن يعيش: «...لأنا استقرينا جميع ما فيه لام التعريف، فإذا إسقاط لامه جائز نحو الرجل و الغلامُ وغلامُ»[114] و الحذف هنا يرد الأشياء إلى أصلها ؛ أي يردها إلى النكرة و ذلك بسقوط الألف و اللام ومعناه أن خلو هذا الموضع هو في حدّ ذاته علامة الأصل « فتبين بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء »[115]

فيتعيّن الأصل و الفرع في نفس الكلمة بوجود العلامة اللفظية في المعرفة، يقابله خلو الموضع من العلامة في بنية النكرة و هو الأمر نفسه يُمكن أن يُقال عن كل نكرة تقبل دخول الألف و اللام حيث يمكن تجريد هذه الأصناف إلى ما هو أصل و فرع بالنظر إلى علاماتها إذ يظهر موضع علامة الأصل (النكرة) خاليا يُرمز له بالعلامة العدمية و لا يتحدد إلا بمقابلته لعلامة الفرع و هي علامة لفظية في المعرفة تكون على شكل زيادة مستقلة عن بنية الأسم؛ و يمكن تمثيل علامة الأصل و الفرع بالجدول التالي:

(113) السّيوطي: الأشباه و النظائر في النحو،ج3، ص71.

(114) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص86 .

(115) ابن الأنباري: أسرار العربية، ص80.

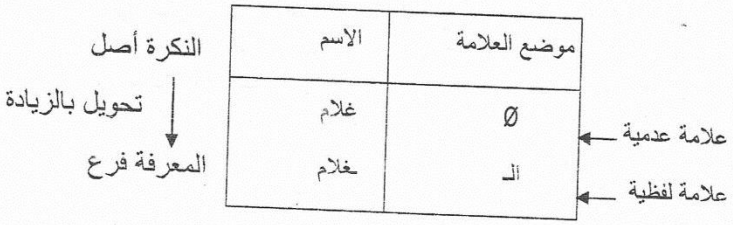

إنّ مثل هذا التقابل التمثيلي لا يبيّن أنّ موضع العلامة العدمية هو موضع يتحدد في أصل الوضع بمقابلته لموضع العلامة اللفظية وحسب، وإنّما يظهر أنّ العلامة العدمية هي الأصل الأول الذي تتفرع منه كل الفروع، لذلك يجري الاعتماد عند النحاة على وجود العلامة و عدمها للتمييز بين الأصول و فروعها؛ فميّزوا أنّ المذكر أصل و المؤنث فرع عليه و الدليل قول سيبويه: « و اعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أولٌ، و هو أشدّ تمكنا، و إنّما يخرج التأنيث من التذكير... » [116]، هذا التفريع يحصل بزيادة علامة لفظية على الأصل و هو ما يجري -على سبيل المثال- في باب صفة " فاعل" الذي مؤنثه " فاعلة " باطراد، يقول المبرّد: « و أما التاء فتزاد علامة للتأنيث في قائمة، وقاعدة و هذه التاء تبدل منها الهاء وقفا »[117]،و إنما تزاد هذه العلامة اللفظيّة لأن المتكلم يحتاجها كي « ..تكون فرقا بين المؤنث و المذكر ، مثل فلانٌ و فلانة ،و قائمٌ و قائمة »[118].

---

(116) سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

(117) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، ج1، ص99.

(118) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد: المذكر و المؤنث، حققه و قدم له و علق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1975، ص57.

فخلو المذكر من علامات التأنيث هو في حد ذاته علامة؛ لأنّ العلامة تكون بوجود الشيء كما تكون بعدمه، و بهذه القاعدة يستدل بن يعيش على أن المذكر أصل و المؤنث فرع عليه، يقول:« التذكير والتأنيث معنيان من المعاني فلم يكن بُدٌّ من دليل عليهما، و لمّا كان المذكر أصلا و المؤنث فرعا عليه لم يَحتجْ المذكر إلى علامة لأنه يُفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، و لما كان التأنيث ثانيًا لم يكن بُدٌّ من علامة تدل عليه. و الدليل على أن المذكر أصل أمران: أحدهما: مجيئهم باسم مذكر يعُمُّ المذكر و المؤنث و هو شيء. الثاني: أنّ المؤنث يفتقر إلى علامة و لو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لمّا كانت أصلا لم تفتقر إلى علامة والمعرفة لمّا كانت فرعا افتقرت إلى العلامة،...فإذن قد صار المذكر عبارة عمّا خلا من علامات التأنيث، والمؤنث ما كانت فيه علامة من العلامات المذكورة، و علامات التأنيث ثلاثة؛ التاء و الألف و الياء »[119].

فعلامة التأنيث هي علامة مستقلة عن بنية الأصل فنقول "قائم" في المذكر على وزن فاعل" وإذا أردنا التأنيث قلنا: "قائمة" على وزن "فاعلة"، أما حُبلىَ فهي على وزن فُعْلىَ و لا نستطيع حذف الألف منها حيث تردّ إلى أصلها؛ فالألف علامة ملتحمة ببنية الكلمة، و لا مذكر لها، لذلك لا نحكم على تأنيثها إلا بمقابلتها لنظائرها: سَكْرَى و حمراء مذكرها: سكرانٌ و أحمر؛ ثمّ إنّ سقوط هذه العلامة في جمع التكسير دليلٌ على أنّ الأصل في موضعها أن يكون مجرّدًا من العلامة؛ ذلك «لأنّ الجُموعَ تردّ الأشياءَ إلى أصولها »[120].

و الأصل يُظهر موضع العلامة العدميّة الذي يخلو من علامات التأنيث و يعبّر عن الأصل، و يمكن توضيح موضع العلامة العدمية و اللفظية بالجدول التالي:

---

(119) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص88،89.

(120) السّيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، ج7، ص69.

الاستدلال بالعلامتين العدمية والفظية على أصلية المذكر وفرعية المؤنث:

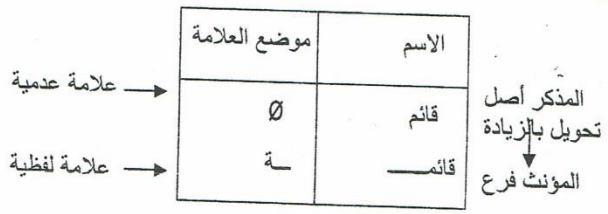

هذا الجدول يبيّن أنّ العلامة العدمية هي جزءٌ من بنية مجرّدة في الأصل، و لا يتحدد موضعها إلا بمقابلتها للعلامة اللفظية في الفرع، يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بأنّه: « يوجد أصلٌ و فرعٌ (أو فروع). أمّا الأصل الذي هو منطلق كلّ تحويل فيقول عنه العرب أنّه "ما يُبنى عليه لا يُبنى هو على غيره " أو "ما تفرّع عليه الفروع ". فالبناء هنا أو التفريع هو العملية التحويليّة. و يمكن أن تقول على إثر ما قالوه أنّ الأصل هو الشيء غير المسبّب الثابت المستمّر لأنّه يوجَدُ في جميع فروعه مع زيادة، و لذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه فهي تحتاج إلى علامة، مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثنى و الجمع، و المبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما، والمضارع بالنسبة إلى الماضي، و غير ذلك »[121].و الدليل أنّ علامة المذكر هي عدم العلامة مُطلقا أنّ هذه العلامة لا تقبل التقدير، « و ذلك أنّ التذكير هو الأوّل، و الأصل. فليس لك التراجُعُ عن الأصول؛ لأنّها أوائل، و ليس تحت الأصل ما يَرجعُ إليه. و ليس كذلك التأنيث؛ لأنّه فرع على التذكير »[122]؛ أمّا الأسماء المؤنّثة التي لم تلحقها علامة لفظية ظاهرة، فإنّ علامتها مقدّرة، و هي في المؤنث تردّ إليه عن طريق التصغير، يقول المبرد: « أمّا ما كان من هذا القبيل من ذوات الثلاثة فتَعْرِفُه بتصغيره، و ذاك أنّه ليس شيء من ذوات الثلاثة كان مؤنثًا، إلاّ و تصغيرُه يردّ الهاء فيه؛ لأنّها أصل المؤنث، و ذلك قولك في "هندٌ": "هُنيدة"، »[123].

(121) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص43.

(122) ابن جني: الخصائص، ج3، ص242.

(123) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المذكر و المؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط2، 1996، ص87.

فالأصل في علامة المؤنث القياسيّة أن تكون ظاهرة، و التي خرجت عن هذا القياس يقدّرها النحاة لأنها تظهر في تصغير الاسم المؤنث، أو بوضعه في مركب إسنادي؛ يقول الزمخشري: « والتّاء تثبتُ في اللّفظ و تُقدّر و لا تخلو من أن تقدّرَ في اسم ثلاثي كعَيْن و أذن أو في رباعي كعِنَاق وعقرَب ففي الثلاثي يظهر أمرُها بشيئين بالإسناد و بالتصغير و في الرّباعي بالإسناد فقط »[124] لكنّ المتكلّم استغنى عن العلامة في هذه الأسماء لأنّه لم يحتج إليها؛ ذلك أنّ العلامة تُضافُ في الكلام للفرق[125]، و ليس لهذه الأسماء أصلٌ مذكرٌ؛ حيث يتفق معها في اللفظ فيلتبس معها، فيضطرّ إلى العلامة ليميز بين المذكر و بينها. و إمّا أن يكون مذكرها من لفظ مغاير كفرس الذي مذكّره حصان.أمّا تقدير النحاة للعلامة في هذه الأسماء المؤنثة، فذلك من أجل ردّها إلى أصل قياسها و قياسُها أن يخرج المؤنث من أصله المذكر بزيادة علامة لفظيّة.

وبالاعتماد على الثنائيتين العدمية واللفظية جرى الاستدلال على أصول أخرى، و لهذه الفكرة بقيّة في كلام سيبويه عندما يقول: «و اعلمْ أنّ الواحد أشدّ تمكّنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، و من ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجدٌ و مفاتيحٌ »[126] و يقصد بهذا أن المفرد هو أصل لكل ما زاد عن الواحد؛ و هو المثنى و الجمع «...و كذلك يقول عن المفرد فهو أصلٌ للمثنى و الجمع و ذلك لأنّ المؤنث يتحصّل بزيادة شيء على المذكّر و كذلك هما المثنى و الجمع بالنسبة للمفرد »[127].

---

(124) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم العربية، ص199.

(125) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص761.

(126) سيبويه: الكتاب، ج1ص22.

(127) Hadj Salah, Abed ElRahman: "Linguistique Arabe et Linguistique Générale", p321.

فعلامة التثنية هي علامة الفرع اللفظية هي زيادة موضعها يكون آخر الاسم أمّا سقوط هذه العلامة عند الحذف، فدليل على أن أصل الموضع الذي تقع فيه الزيادة في الفرع هو موضع العلامة العدمية في بنية الأصل؛ لأنّ الحذف يرد الأشياء إلى أصلها، يقول ابن هشام عن حد المثنى: « لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد...، كالقمرين فإنه صالح للتجريد، فنقول: قمَرٌ »[128]. ولا يتضح موضع العلامة العدمية في الأصل و هو المفرد، إلا بمقابلته لموضع العلامات اللفظية في فروعه المثنى و الجمع، و بذلك يحصل التمييز بينهما ، و يمكن تمثيل ما قلناه في الجدول التالي: الاستدلال بالعلامتين العدمية والفظية على أصلية المفرد وفرعية المثنى و الجمع:[129]

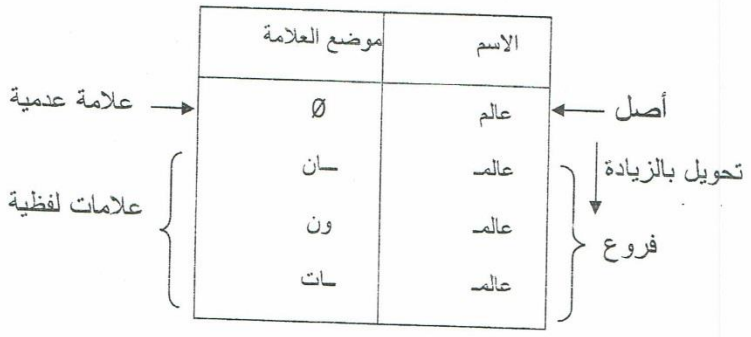

لذلك يقول محمد صاري عن العلامة العدمية: « و تختفي هذه العلامة في موضع لمقابلتها علامة ظاهرة في المؤنث (عالم – عالمة) و علامة المفرد العدمية تقابلها علامة ظاهرة في التثنية و الجمع. وعلامة الابتداء العدميّة (التجرد من العوامل) تقابلها علامات لفظية ظاهرة »[130].

(128) ابن عقيل: شرح بن عقيل على ألفيّة بن مالك، ج1، ص58.

(129) بن لعلام، مخلوف: "مفهوم الموضع و مسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه"، جامعة الجزائر، كليّة الآداب واللغات،العدد2،جوان 2007، ص130.

(130) صاري، محمد:"المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة"، مجلة اللسانيات، الجزائر، عدد10، 2005، ص15.

فالفرع يطلب دائمًا علامة لفظية و يحتاجها لتميّزه عن الأصل أو عن فروع أخرى، لذلك تمثل الصيغة في الفرع العلامة اللفظية؛ لأنّ الفرع لا يتميّز عن الأصل بزيادة ظاهرة منفصلة و حسب وإنّما قد يجري تحويل من نوع آخر يجري على بنية الكلمة الأصلية بتغيّر حروفها و حركاتها وسكناتها؛ فالجمع فرع عن المفرد، والمصغّر فرع عن المكبّر، جاء في الأشباه و النظائر أنّ: « التصغير يشبه التكسير؛ ولذلك قال سيبويه: هما من وادٍ واحدٍ من وجوه الفرعية و التغيّر، و اختراع البناء، و وقوع العلامة ثالثة...»[131] و معنى ذلك « أنّ التصغير و الجمع معنيان يَحدُثان في نفس المُسمَّى،وهما التكثير و التقليل، فلذلك كانت علاماتها في نفس الكلمة،...»[132].

ونجد النحاة استدلّوا بالعلامة العدمية و اللفظية على الأصل و الفرع في أصناف الأفعال أيضا حيث اعتبروا أنّ الفعل الماضي الذي يخلو من الضمير المتصل أصلٌ لبقية الأفعال الماضية التي تتصرّف بوجود ضمير متصل في آخرها؛ و الأصل عندهم هو ما خفّت مدلولاته و لوازمه، يقول بن السرّاج: «...فالتاء في الفاعل المتكلم مذكّرا كان أو مؤنثا، فعلتُ : و صنعتُ، و علامة المخاطب المذكر فعلتَ، و المؤنّث فعلتِ، و علامة المضمر النائب في النيّة تقول فعَلَ و صنَعَ، فاستغنى عن إظهاره و العلامة فيه بأنّ كلّ واحد من المتكلمين و المخاطبين له علامة، فصار علامة الغائب، أن لا علامة له، هذا في الفعل الماضي»[133] ويوضح الأستاذ الحاج صالح هذا الاستدلال عند ابن السرّاج بقوله: « الأصلُ في الماضي هو الغائب لأنّه يأتي على أقلّ ما يمكن أن يُنطقَ به: فيه الفعل + علامة عدميّة تمثّل ضمير الغيبة ثم تتفرّع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرّفع ثمّ ضمير النّصب على يساره و الزّوائد التي تخصّ الفعل كـ :" قد" و غيرها »[134].

---

(131) السّيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، ج3، ص291.

(132) العبكري، أبو البقاء: مسائل خلافية في النحو، حققه و قدم له محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص100.

(133) ابن السرّاج: الأصول في النحو، ج2، ص115.

(134) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص251.

ثمّ إنّ هذه العلامة العدميّة تُمثل موضعًا فارغًا في الاستعمال مع فعل الغائب (فعل Ø) و لا يتعيّن هذا الموضع إلا بمقابلة الأصل بفروعه؛ حيث يقابل موضع العلامة العدميّة في بنية الفعل موضع العلامات اللفظية في التمثيل التالي: الاستدلال بالعلامتين العدمية و اللفظية على أن صيغة "فعل" أصل لتصاريف الفعل الماضي:

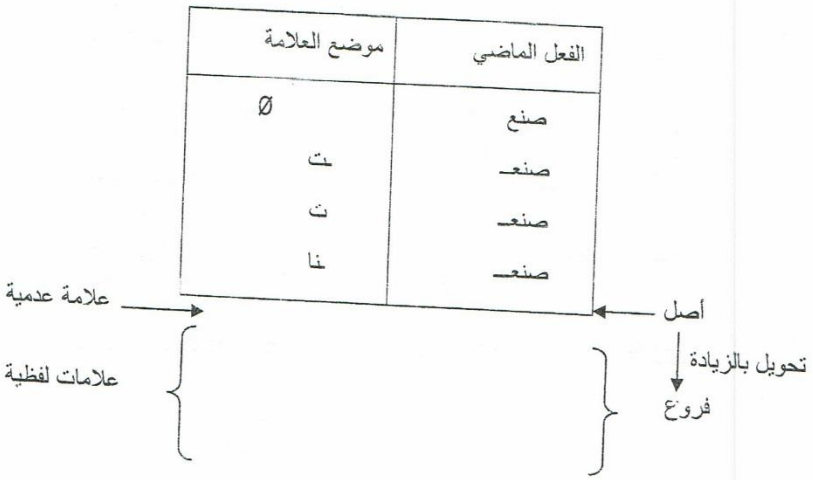

فقد تصور النحّاة أنّ "فعل الغائب" هو أصلُ الأفعال في الماضي لأنّه يخلو من العلامات اللفظية، التي تلحق بالأفعال الأخرى؛ لأنّه بالنسبة للمضارع، فالماضي أصلٌ له ما دام أننا نقول: (Ø دَخل) في الماضي و في المضارع نزيد علامة المضارع في أوّل الفعل فنقول: يدخلُ، غير أنّي في الفعل (صنع) وضعت العلامة العدميّة بين معقوفين؛ لأدلّ على أنّ ذلك الموضع فارغ في الاستعمال و هو دليلٌ على عنصر مقدّر في أصل الوضع؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل ، فهما بمنزلة كلمة واحدة، ويُبنى عليهما الكلام. و الدليل على أنّ الفاعل تقديره {هو} هي نظائره المستعملة من الضمائر المتصلة و الفواعل الظاهرة فنقول: صنعتُ و صنعنا و صنعَ الرّجلُ تُحفة، و هي بالنسبة لفعل الغائب كما يبدو في التصريف (التفريع) زيادات لفظيّة .

و بنفس فكرة هذا الاستدلال ذهب النحاة إلى أنّ الفعل المضارع الدّال على الحال أصلٌ للفعل المضارع الذي يدلّ على الاستقبال، و الدليل على ذلك أنّ هذا الفرع خرج عن أصله بزيادة علامة لفظيّة و هي "السّين"و"سوف"، يقول السيوطي:« و إذا أردتَ بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدلّ على استقباله و ذلك يدلّ على أنّ أصله موضوع للحال، و لو كان الاستقبال فيه أصلا لَمَا احتاج إلى علامة »[135]. فالفرع هو المحتاج إلى علامة للدلالة على المعنى الطارئ. والجرجاني يذهب في ذلك إلى أنّ المضارع الموضوع للحال أصل لأنّه أعمّ و أشمل فيختصّ زمنه للمستقبل بدخول هذه العلامات اللفظية، يقول عن المضارع: « وهذا اللّفظ يشمل الحاضر والمستقبل. فإذا دخلت عليه السّين أو سوف اختصّ بالمستقبل و خلُص له، و ذلك نحو: سوف يكتبُ وسيقرأ »[136]. ومادام الفعل المضارع الدّال على الحال أصلا فعلامته عدمية، و الذي يدلّ على ذلك هو أننا إذا حذفنا العلامات اللفظية في الفرع، ردّ الفعل إلى أصله المجرد من العلامة، و يمكننا أن نمثل لهذه الفكرة بالجدول التالي :

الاستدلال بالعلامتين العدمية و اللفظية على أصلية فعل الحال وفرعية فعل الاستقبال:[137]

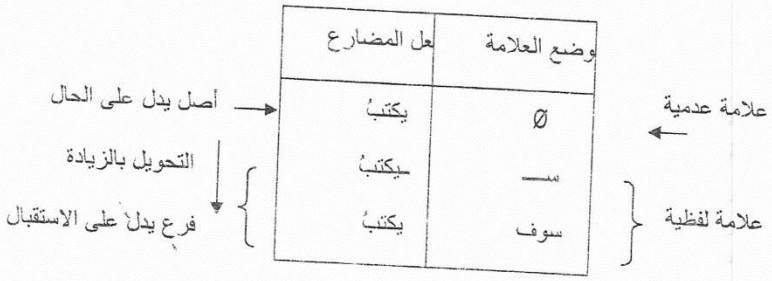

135) السّيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، ج2، ص282.

(136) الجرجاني:المقتصد في شرح الإيضاح،ج1، ص83.

(137) Hadj Salah, Abed ElRahman: "Linguistique Arabe et Linguistique Générale", p182.

أمّا في مستوى الجملة فالأصل في كلّ العوامل اللفظيّة التي تدخل على المبتدأ أو الخبر هو "الابتداء"، و الدليل قول سيبويه: « و اعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، و إنّما يدخل النّاصب والرافع سوى الابتداء و الجارّ على المبتدأ، ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، و لا تصل إلى الابتداء مادام مع ذكرت لك إلا أن تدعه، و ذلك أنك إذا قلت: عبدُ اللهِ منطلقٌ ، و إن شئت أدخلت "رأيت" عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، أو قلت: كان عبدُ اللهِ منطلقا، أو مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول والعدد و النكرة قبل المعرفة »[138].

فجملة: عبدُ اللهِ منطلقٌ تمثل أصل كل الجمل التي تدخلها النواسخ؛ لأنها تمثل النواة الأساسية التي تتفرع عنها جملة: كان عبدُ الله منطلقاً، و إنّ عبدَ الله منطلقٌ، و رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، و تعتبر فروعا عن الجملة النواة بدخول أحد النواسخ في موضع الابتداء، و الابتداء عاملٌ معنويّ لا لفظ له في الظاهر أو في التقدير، لذلك يُعبّر عنه الأستاذ الحاج صالح بالعلامة العدميّة؛ يقول: « ثم إنّ خلوّ الموضع من العنصر له ما يُشبهه، و هو الخلوّ من العلامة أو تركُها و هو ما نسمّيه نحن بالعلامة العدميّة Expression Zéro و هي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها "المفرد و المذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع و المثنى و المؤنث و المصغر" و كذلك الأمر بالنسبة للعامل، فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء »[139].

فعامل الابتداء له موضع في البنية اللفظية المجرّدة و هي البنية العاملية التي يرمز لها بالشكل: (عا Ø) + معمول أوّل + معمول ثان؛ و موضعه الفارغ لا يتحدّد إلا بحمله على نظائره من النواسخ اللفظية؛ و بالتالي فالقياس يظهر لنا عاملا عدميًا يمثل جزءًا أساسيًا من النواة الأصلية، التي تقبل دخول النواسخ من الحروف و الأفعال في ذلك الموضع الفارغ، و يمكننا أن نمثل ذلك بالجدول التالي:

---

(138) سيبويه: الكتاب، ج1ص23،24.

(139)الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص222.

الاستدلال بالقياس على أصلية العامل العدمي وفرعية العوامل اللفظية:(140)

فالعناصر الموجودة في الجدول محمولة على بعضها البعض، لذلك يمكن اعتبارها عناصر متكافئة عن طريق القياس و هي تعود إلى بنية مشتركة واحدة تمثل النواة الأساسية أو الأصل لأنها تخلو من الزيادات الموجودة في فروعها، كما أنها أصل لأنها مصدر خروج الفروع عن طريق التحويل بالزيادة في موضع الابتداء، أو بتحويل ما في بقيّة المواضع، حيث تُمثل هذه الزوائد العوامل اللّفظية وقد رأينا أنّ الخلو من العلامة علامة في حد ذاتها و تدل على أصل الأصناف، أما في هذا المستوى من البنية المجرّدة التركيبية فتدلنا العلامة العدمية على الإعراب في المعمول؛ ذلك لأنّ العامل علامة كما رأينا سابقا، و العلامة تكون بوجود الشيء كما تكون بعدمه، و "عامل الابتداء" عامل عدمي إلا أنه علامة على الرفع في المبتدأ أو الخبر، و النواسخ هي فروع عن هذا العوامل ، و هي علامات لفظية دالة على إعراب معمولاته ، وتعاقب هذه العوامل اللفظية على موضع الابتداء دخولا و خروجًا دليل على أنها زيادة على البنية الأصليّة؛ يقول ابن يعيش: « فإذا قيل: هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، عُلم بهذه الألقاب أنّ عاملا عَمِلَ فيه، يجوز زواله، ودخول عامل آخر يُحدث عَمَلَه، »(141).

(140)الحاج صالح، عبد الرحمن:بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص297.

(141) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص197.

و خروج العوامل اللفظية كلها يردّ الجملة إلى أصلها؛ فيصبح خلوّ الموضع من هذه العلامات اللفظية علامة على الرفع في المعمول الأول (المبتدأ) و الرفع في المعمول الثاني (الخبر). و معناه أن خروج العوامل اللفظية علامة على أنّ العامل هو الابتداء؛ لذلك أعطيَ هذا العامل المجرّد العلامة العدمية لأنه يمثل الأصل و أعطيت العوامل اللفظية العلامة اللفظية لأنها تمثل فروعه، و ذلك على مذهب البصريين، و معنى ذلك أنّ: « المبتدأ و الخبر هما الأصل و الأول في استحقاق الرفع و غيرهما من المرفوعات محمول عليهما، و ذلك لأنّ المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظيّة، وتعرّى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به. » (142).

ونصل بهذا إلى أنّ النحاة العرب استعانوا بالعلامة العدميّة و العلامة اللفظيّة للتمييز بين الأصول و الفروع، فكانت هذه الثنائية العلاميّة عبارة عن علامة مميزة، لها دور مهمٌ في التحليل اللغوي عند النحاة، و الاستدلال على الأصل الذي جردوا له علامة عدميّة، و على الفرع الذي أعطي العلامة اللفظية؛ ذلك أنّ الفروع تخرج عن أصولها عن طريق تحويلٍ ما كثيرًا ما يكون بزيادة علامة لفظيّة على الأصل فيخرج الفرع لتحقيق الدلالة المطلوبة، و لم تكن العلامة العدمية عندهم علامة أصول الأصناف و حسب، و إنّما علامة على الإعراب في المعمول في مستوى البنية المجرّدة للكلام، حيث يكون لهذه العلامة العدميّة موضعا فارغا في البنية الأصلية عبّر عنه سيبويه و من تبعه من النحاة بالابتداء؛ و لا يتحدد موضع العلامة العدميّة عندهم إلا بمقابلته لموضع العلامات اللفظيّة في الفروع؛ أو يتحدّد موضعها عن طريق القياس؛ لأنّ العوامل اللفظيّة محمولة في عملها على العامل الأصليّ وهو عامل الابتداء. وبذلك يحصل تمييز الأصول عن فروعها لدى النحّاة و تتوضح عندهم العلاقات التفريعيّة الجامعة بينها « فالعلاقات الحملية أو التحويلية بين الجمل هي التي تؤدي إلى معرفة المواضع المثالية و ما عسى أن تحتوي عليه، وقد يكون محتوى الموضع لا شيء، فالصفر في هذه الصياغة يقوم بدور هام جدًا »(143).

---

(142) ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص93.

(143)الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص304.

و نستشف بذلك فضل هذه الثنائية الرياضية في الاستدلال النحوي؛ وعلاقتها بمفاهيم العامل والموضع والأصل والفرع تجعل هذه الأدلة قائمة على التكامل والدقة والانسجام ومرد ذلك هو العمل التفسيري العقلي والعلمي الذي قام عليه الفكر النحوي عندما وضعت مدونة العرب والنص القرآني بين أيدي علمائه، الذين سلموا بدقة وتفرد نظام اللغة العربية.